حجم القيمة المضافة المعطلة من قبل الاحتلال في قطاع الصناعة وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في فلسطين

The size of the value added disrupted by the occupation in industrial sector and its impact on economic development the in Palestine

إعداد

حيدر رمضان حسين حجه

Haidar R. H. Hajjeh

أ.د/ روضة كمون

Dr. Raoudha Kammoun

كلية العلوم الاقتصادية والتصرف - جامعة صفاقس ـ تونس

Doi: 10.21608/ajahs.2025.460241

استلام البحث ١٤ / ٧ / ٢٠٢٥

قبول البحث ٢٨ / ٨ / ٢٠٢٥

حجه، حيدر رمضان حسين وكمون، روضة (٢٠٢٥). حجم القيمة المضافة المعطلة من قبل الاحتلال في قطاع الصناعة وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في فلسطين. ***المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٩(٣٧)، ٢٥٥ – ٢٩٨.

http://ajahs.journals.ekb.eg

حجم القيمة المضافة المعطلة من قبل الاحتلال في قطاع الصناعة وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في فلسطين

المستخلص:

انطلاقا من أهمية قطاع الصناعة، ودوره في تعزيز التنمية المستدامة، وتأثيره الإيجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقليل الأعباء الاقتصادية المترتبة عن تشوه الهيكل الإنتاجي في فلسطين. فقد هدف البحث إلى، تسليط الضوء على أهم القيود والتحديات والمعوقات، والتشوهات الهيكلية والإنتاجية الموروثة عن الاحتلال، التي تقف عائقا أمام تطور قطاع الصناعة الفلسطيني، من خلال تشخيص وتحديد حجم الطاقات المعطلة والمستلبة في القيمة المضافة لقطاع الصناعة. استخدم التعدد المنهجي (المنهج المتعدد)، متمثلا بكل من المنهج الوصفي، والتحليلي (تحليل المضمون)، والارتباطي في تحليل البيانات، منهجاً للدراسة، والمنهج التاريخي (المكتبي) في دراسة البيانات التاريخية وتحليل مضمونها، كما تم استخدام المنهج النوعي (الكيفي)، من خلال تحليل المؤشرات الصناعية للأعوام (١٩٩٦-٢٠٢٢). حيث تم جمع البيانات، وفحصها وتبويبها، وجدولتها، ليسهل التعامل معها بواسطة الحاسوب ومعالجتها إحصائيا، باستخدام برنامج معالجة الجداول وتبويبها (Excel). كما اعتمد البحث على تحليل واقع قطاع الصناعة، من اجل تحديد حجم الطاقات التي عطلت، وتحديد الطرق التي تساعد على تطوير هذا القطاع لأهمية في التنمية، وتحليل الاتجاهات والعلاقات، ووضع التنبؤات المختلفة ضمن ثلاث سيناريوهات. وكانت أبرز النتائج:

١. ان الاقتصاد الفلسطيني لن يستطيع النمو بشكل ملحوظ في ظل الأوضاع الحالية، التي تتسم بسيطرة دولة الاحتلال الصارمة على الشؤون الإقليمية والتنظيمية والتجارية الفلسطينية، ومحكومة بذات القواعد والمعايير الاستعمارية والاستيطانية. وأن أية علاقة مستقبلية بين الطرفين يجب أن تكون متوازنة ومتكافئة، ومنح القدرة للدولة الفلسطينية بانتهاج سياسة تنموية مستقلة مستدامة، من خلال:

- تجسيد السيادة الفلسطينية في المجال الاقتصادي، وعلى السياسات التجارية والمالية.
- انجاز الاستقلال السياسي، وتحقيق السيطرة الكاملة على المقدرات والموارد الفلسطينية.

٢. بلغت نسبة وتقديرات الاستلاب والتعطيل في إسهام قطاع الصناعة في الناتج المحلي (القيمة المضافة) خلال الأعوام (١٩٩٦-٢٠٢٢)، حوالي (٣٠%)، من مجمل مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي، وبقيمة (٨٩٦١) مليون دولار وفق السيناريو الأول. وبنسبة بلغت حوالي (٦٩%)، وبقيمة (٢٠٣٩٠) مليون

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

دولار وفق السيناريو الثاني. وبنسبة بلغت حوالي (١٣٤%)، وبقيمة (٣٩٥٤٠) مليون دولار وفق السيناريو الثالث.

٣. وجد ان قطاع الصناعة في فلسطين، ورغم كل المعيقات، يوجد امامه العديد من الفرص، التي يمكن توظيفها لإحداث التنمية في فلسطين، حيث وجد أن صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى (الحجر والرخام)، صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات، صناعة منتجات المعادن عدا الماكينات، صناعة الأثاث، الأكبر مساهمتا في القيمة المضافة، تليها صناعة التبغ، صناعة الملابس، صناعة الورق ومنتجاته، صناعة المواد والمنتجات الكيمائية، صناعة منتجات المطاط واللدائن.

الكلمات المفتاحية: القيمة المضافة المعطلة، قطاع الصناعة، التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

Abstract:

Based on the importance of the industrial sector and its role in enhancing sustainable development, as well as its positive impact on economic and social development ,and the reduction of economic burdens resulting from the distorted production structure in Palestine, the research aimed to highlight the main constraints, challenges, obstacles, and structural and productivity distortions inherited from the occupation, which hinder the development of the Palestinian industrial sector. This was done through diagnosing and determining the size of the idle and stolen capacities in the value-added of the industry sector . The research adopted a methodological pluralism approach, represented by descriptive and analytical methods (content analysis), and correlational methods to analyze data. The historical (library) method was used to study historical data and analyze its content, and the qualitative (descriptive) approach was employed by analyzing industrial indicators for the years (1996-2022). Data were collected, examined, categorized, and tabulated to facilitate their processing using computers and statistical analysis with the help of spreadsheet software (Excel). The research also relied on analyzing the current situation of the industrial sector to determine the size of the capacities that have been disrupted and to identify ways to develop this sector, given

ISSN : *2537-0421* eISSN : *2537-043X*

its importance in development. The study analyzed trends, relationships, and made predictions under three different scenarios. The main findings were:

1. The Palestinian economy will not be able to grow significantly under the current conditions, which are characterized by the strict control of the occupying state over Palestinian regional, organizational, and commercial affairs, governed by the same colonial and settler rules and standards. Any future relationship between the two parties must be balanced and equitable, granting the Palestinian state the ability to pursue an independent and sustainable development policy through:
   - Embodying Palestinian sovereignty in the economic field and on trade and financial policies.
   - Achieving political independence and full control over Palestinian resources and capabilities.
2. The percentage and estimates of alienation and disruption in the contribution of the industrial sector to GDP (value added) during the years (1996-2022) amounted to about (30%) of the total contribution of the industrial sector to GDP, with a value of (8961) million dollars according to the first scenario. This increased to about (69%) and a value of (20390) million dollars according to the second scenario, and reached about (134%) with a value of (39540) million dollars according to the third scenario.
3. It was found that despite all the obstacles, the industrial sector in Palestine has many opportunities that can be utilized for development. It was noted that the production of non-metallic minerals (stone and marble), food and beverage products, products made from metals excluding machinery, furniture manufacturing, and tobacco manufacturing were the largest contributors to value-added, followed by clothing, paper and paper products, chemical materials and products, and rubber and plastic products.

ISSN : *2537-0421* eISSN : *2537-043X*

Keywords: Idle value-added, industrial sector, Palestinian economic development**.**

المقدمة:

تعدُّ الصناعة بإجماع الاقتصاديين محورا لعملية التنمية، حيث ينظر لقطاع الصناعة على أنه المحرك الأساس للتنمية، باعتباره أكبر مولد للقيمة المضافة ومشغل دائم للأيدي العاملة، اضافة الي الانتاجية المرتفعة للعمالة في القطاع الصناعي، ولارتفاع إنتاجية قطاع الصناعة مما يعني أنه أكبر مولد لتراكم رأس المال الذي يحدد الدورة الاستثمارية، وبالتالي فأن النمو الصناعي يتبادل التأثير على التنمية الاقتصادية (والتي يقصد بها العملية التي يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة محددة من الزمن)، حيث تؤثر الزيادة الكمية في الإنتاج الصناعي على هيكل الاقتصاد، بزيادة نسبة مساهمة قطاع الصناعة في اجمالي الناتج المحلي، وكذلك اعادة توزيع الدخل كركن من اركان التنمية، بزيادة توظيف الموارد البشرية وتوليد دخول للعاملين، بحيث يزيد من القوه الفاعلة في عملية التنمية، مما يؤدي الى رفع المستوي المعيشي للسكان.

ولما كان للنمو الصناعي من تأثير واضح في عملية التنمية عموماً، فان رفع معدلاته من شأنه الإسراع في التخلص من التخلف الاقتصادي والاجتماعي، لذلك يعد عدم وجود قاعدة صناعية السبب الرئيس في ضعف إنتاجية القطاعات الاقتصادية، وانعدام الدافع لنمو يؤمن زيادة منتظمة في الإنتاج، حيث تتحقق التنمية الاقتصادية في معظم الحالات من خلال وجود قطاع صناعي منافس، قادر على الخروج بمنتجاته إلى الأسواق الخارجية (دعم سياسات التصدير) فضلاً عن الأسواق المحلية (إحلال الواردات) ويكون ذلك دافعاً على زيادة الإنتاج والارتقاء بجودته، وجذب رؤوس الأموال وتشجيع إقامة صناعات كبيرة تساعد على إقامة صناعات أخرى مغذية لها، مما يسمح بتوفير فرص عمل جديدة، وإحداث انطلاقة صناعية في المجتمع عن طريق زيادة حجم الاستثمار الصناعي في مختلف مجالاته. لذا اعتبرت التنمية الصناعية بمثابة القلب النابض للتنمية، لا بل يمكن اعتبارها قاطرة التنمية الاقتصادية المعاصرة.

يتميز الاقتصاد الفلسطيني بخصوصية، تميزه عن باقي اقتصاديات البلدان العربية، فمنذ استعمار فلسطين من قبل بريطانيا، والبدء لتحضير انشاء المشروع الصهيوني في فلسطين، ومنها لنكبة عام (١٩٤٨)، وفقدانه لقاعدته الإنتاجية، تعرض ما بقي من مكوناته، لأوضاع اقتصادية جديدة في الداخل الفلسطيني عبر دمج الصناعة الفلسطينية بصناعة دولة الاحتلال عام (١٩٤٨)، وفي الضفة الغربية عبر إلحاقها بالاقتصاد الأردني، وفي قطاع غزة عبر الوصاية المصرية عليها، ففرض على اقتصاد كل من الضفة والقطاع التكيف مع الأوضاع الجديدة.

ISSN : *2537-0421* eISSN : *2537-043X*

وعلى أثر الاحتلال الإسرائيلي (الاحتلال) للضفة الغربية وقطاع غزة، في حزيران (١٩٦٧)، تعرض الاقتصاد الفلسطيني فيهما لأوضاع قسرية جديدة أفقدته القدرة على النمو والتطور، بعيدا عن شروط الاحتلال وتحكمه في كافة الموارد الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية، عبر سياسات وممارسات احتلالية عسكرية، حالت دون تطور أو نمو البنية الاقتصادية بما يتعارض مع تلك السياسات، وعبر تعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد الاحتلال، بما يضمن استمرار ترابط وتواصل هذه التبعية في كل الظروف.

ومع توقيع إعلان المبادئ في أوسلو، تم خلق أسس ومعطيات لبداية مرحلة جديدة من مراحل التطور في حياة الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، لا تؤثر في الجانب السياسي فحسب، بل أيضا تؤثر في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بصورة متداخلة ومترابطة عضويا بين كافة هذه الجوانب، وكان قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في أيار(١٩٩٤)، واستلامها لمهامها على أجزاء محدودة جغرافيا من الأراضي الفلسطينية لم تتجاوز حتى تطبيق" خطة شارون " أو إعادة الانتشار من قطاع غزة في (٢٠٠٥)، ما نسبة (١٨%) من المساحة الإجمالية للأراضي المحتلة عام(١٩٦٧)، وتسلمها لصلاحيات ومسئوليات إدارية جديدة، في المجالات الصحية والتعليمية، والاقتصادية، والاجتماعية وغيرها من المجالات، الا انها لم تستطع التغيير في أدوات وأساليب وشروط الاحتلال، كما وردت في اتفاقات المرحلة الانتقالية (أوسلو وبروتوكول باريس)، والتي تنص على إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية (أصبحت تعرف فيما بعد بالسلطة الوطنية الفلسطينية)، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، ومن المفترض، وفقا للاتفاقية، أن تشهد السنوات الانتقالية الخمس، مفاوضات بين الجانبين، بهدف التوصل لتسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن (٢٤٢) و (٣٣٨) ، ونصت الاتفاقية أيضًا، على أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، اللاجئون، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين. وكان من المفترض ان تقام الدولة الفلسطينية المستقلة في نهاية الفترة الانتقالية بحلول عام (١٩٩٩-٢٠٠٠)، ولكن سلطات الاحتلال رفضت تطبيق الكثير من بنودها. رغم استمرار عملية التفاوض منذ عام (١٩٩٤) إلى العام (٢٠١٤)، بل على العكس تمامًا، تزايد التوسع الاحتلالي عبر المزيد من مصادرة الاراضي واستلاب الموارد وبناء الجدار والمستوطنات والحواجز وتقييد حركة البضائع والأفراد.

يتطلب ذلك البحث في حجم التحديات، وحجم التعطيل والاستلاب، الذي احدثه الاحتلال امام الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وقطاع الصناعة الفلسطينية بشكل خاص، والبحث في حجم قيود الاحتلال التي تقف في وجه السياسات الوطنية، الاقتصادية والتنموية.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

مشكلة البحث:

لقد تم إهمال وتهميش قطاع الصناعة الفلسطينية بسبب الظروف السائدة في فلسطين، مما تسبب في تشوه هيكل الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وقطاع الصناعة الفلسطينية بشكل خاص، مما سمح ان يصبح السوق الفلسطيني مباحا امام جميع المنتجات المصنعة والمستوردة من قبل دولة الاحتلال. ولم تستطع المنتجات المصنعة فلسطينيا منافسة منتجات دولة الاحتلال، وبعد انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، كان الامل يحدو الفلسطينيين بالتحرر وإقامة الدولة الفلسطينية، وبناء اقتصاد وطني وصناعة متقدمة، بالاعتماد على إمكانيات الفلسطينيين المنتشرين في بقاع الأرض، واللذين يملكون من المقدرات والخبرات التي تؤهلهم لبناء اقتصاد وصناعة مزهرة، وخاصة بعد ان كان من المفترض ان تقام الدولة الفلسطينية المستقلة، التي تتحكم بمواردها بعد انتهاء الفترة الانتقالية، الا ان دولة الاحتلال لم تلتزم بالاتفاقيات الموقعة، لا بل رفعت من وتيرة تعطيلها واستلابها للمقدرات الفلسطينية.

مما سبق، لقد تشكل لدى الباحث إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي الاتي: ما هو " **حجم القيمة المضافة المعطلة من قبل الاحتلال في قطاع الصناعة التحويلية**". وخاصة بعد انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، **"وما أثر ذلك على تحقيق التنمية الاقتصادية"**، حيث يناقش هذا البحث المشاكل والتشوهات الهيكلية، والإنتاجية الموروثة عن الاحتلال، التي تتعرض لها قطاع الصناعة الفلسطينية من خلال المحاور التالية:

١. المعوقات والتشوهات الهيكلية والإنتاجية الموروثة التي تقف دون تطور ونمو قطاع الصناعة في فلسطين.
٢. حجم القيمة المضافة المعطلة والمستلبة في قطاع الصناعة في فلسطين، الناتجة عن سياسات وممارسات دولة الاحتلال، وتأثيرها على التنمية في فلسطين.
٣. الفرص المتاحة، الحلول والمقترحات المطروحة لتنمية قطاع الصناعة في فلسطين وتطويره.

اهداف البحث:

انطلاقا من أهمية قطاع الصناعة، ودوره في التنمية المستدامة، وتأثير الايجابي على التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، وتقليل الأعباء الاقتصادية المترتبة عن تشوه الهيكل الانتاجي في فلسطين. فان الدراسة تهدف الى:

١. تحديد أهم القيود والتحديات والمعوقات والتشوهات الهيكلية والإنتاجية الموروثة عن الاحتلال التي تقف عائقا أمام تطور قطاع الصناعة الفلسطيني.
٢. تحديد حجم القيمة المضافة المعطلة والمستلبة في قطاع الصناعة، نتيجة سياسات وممارسات الاحتلال وتأثيرها على التنمية في فلسطين.
٣. وضع سياسات ملائمة قادرة على قيادة قطاع صناعي متطور يقود البناء المادي والاجتماعي للمجتمع الفلسطيني، ووضع تصورات لمستقبله في فلسطين.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذه البحث في المجالين النظري والتطبيقي كما يلي:

الأهمية النظرية: تبرز الأهمية العلمية لهذه الدراسة من أهمية المتغيرات الواردة فيها، حيث ستتطرق الدراسة الي عددا من الاعتبارات النظرية، من أهمها:

١. أهميتها للمفاوض والسياسي الفلسطيني، للمطالبة بالحقوق عندما يحين الوقت.

٢. إمكانية فتح افاق جديدة للبحث المستقبلي، بناء على النتائج والتوصيات التي تقدمها هذه الدراسة.

الأهمية التطبيقية: تبرز أهمية الدراسة من خلال معالجة المشكلة والمحاور المتعلقة بها، حيث ستتطرق الدراسة الي عددا من الاعتبارات التطبيقية، من أهمها:

١. البحث في المشاكل، والتحديات، والمعوقات التي تواجه قطاع الصناعة في فلسطين. والبحث في الفرص المتاحة أمام قطاع الصناعة الفلسطيني، ليأخذ دورا أكثر فعالية في إحداث التنمية.

٢. تحديد سياسات وأدوات مواجهة التحديات والمعوقات الموروثة عن الاحتلال، ومعالجة التشوهات الهيكلية والإنتاجية التي تقف دون تطور ونمو الصناعة في فلسطين.

٣. تحديد حجم الاستلاب والتعطيل الذي احدثه الاحتلال في القيمة المضافة لقطاع الصناعة الفلسطيني، لتكون أداة تقدير في حال الوصول لمرحلة المطالبة بالتعويضات من الاحتلال.

٤. كيفية توظيف الفرص والإمكانيات المتاحة، وتفعيل الطاقات المعطلة في قطاع الصناعة الفلسطيني وتأثيرها على التنمية في فلسطين.

الإطار النظري:

مفهوم الصناعة:

ورد مضمون أو معنى الصناعة في آيات الذكر الحكيم، في قوله تعالى" خلق الإنسان من صلصال كالفخار، وخلق الجان من مارج من نار " (القرآن الكريم، سورة الرحمن، الآية ١٤-١٥)، والصناعة لغة، بالكسر حرفة الصانع، وعمله الصنعة (عبد حميد، ٢٩، ١٩٣٤)، أما اصطلاحاً فقد ذكرها ابن خلدون في مقدمته إذ قال "اعلم أن الصناعة ملكة في أمر عملي فكري، وبكونه عملا فهو جسماني محسوس" (ابن خلدون، 1978، ٣٩٩).

كما ويعود أصل كلمة الصناعة إلى الكلمة اللاتينية (Industry) والتي تعني الاجتهاد، أو العمل الصعب، وقد عُرّفت الصناعة وفق قاموس كامبردج بأنّها مجموعة الشركات، والعمليات المعنية بإنتاج السلع من أجل بيعها.

كما عرفها بعض الباحثين بأنها "عملية تتم فيها تحويل مادة من المواد من حالتها الأصلية إلى حالة أو صورة جديدة تصبح معها أكثر نفعاً وإشباعا لحاجات الإنسان ورغباته، كأن نحول القطن الخام إلى المنسوجات القطنية، ونحول الحديد

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

الخام إلى مكائن وآلات حديدية (إبراهيم واخرون، ١٩٨٢، ١٢)، وعرفت أيضا بأنها "ذلك النشاط البشري الذي يؤدي إلى إنتاج مواد جديدة من مواد أوليه مختلفة، وهى العمليات التي يقوم بها الإنسان مستخدماً نوعاً من الآلات والأجهزة ومعتمداً على نوع من الطاقة أو الوقود، لإنتاج مواد جديدة يستفيد منها الإنسان بصوره اكبر من حالة المواد السابقة التي استخدمت في صنعها (السماك واخرون، ١٩٨٧، ١٩).

إن تعريف هيئة الأمم المتحدة للصناعة يعد أكثر شمولاً، من خلال وصفها بأنها تحويل مواد عضوية أو غير عضوية بعمليات ميكانيكية أو بعمليات كيميائية إلى منتجات أخرى سواء أنجزت بواسطة آلات ميكانيكية تحركها قدرة أم أنجزت بالأيدي، وسواء أحدث إنجازها في مصنع أم في ورشة أم في ببت، وسواء بيعت إلى تاجر جملة أو الى تاجر مفرد (فضيل، ١٩٨٩، ٧).

يتضح مما سبق أن الصناعة هي عملية تحويل المادة من حال إلى حال آخر وصولا بها إلى استخدام المستهلك لتحقيق منفعة له. بغض النظر في الآليات المتبعة في التحويل. وان الإجراءات والعمليات و/أو الأنشطة التي يتم إجراؤها على المواد الخام بهدف تصنيع المنتجات النهائية تحتاج أيضًا إلى كميات كبيرة من الطاقة، والآلات المتخصصة والموارد البشرية بالإضافة الي الاستثمار في رأس المال، وتوفر أسواق كبيرة وذات قدرة شرائية عالية

تصنيفات الصناعة:

لقد تم تصنيف الهيكل الصناعي في الدول وتحليله إلى عدة تصنيفات أهمها:

١. التصنيف على أساس الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية، ويتم تصنيف الصناعة إلى هذين النوعين بموجب العملية الإنتاجية أي وفق التأثير الجاري على المادة الخام.
٢. التصنيف على حسب حجم المشروع حيث تقسم الصناعات إلى صغيرة ومتوسطة وكبيرة.
٣. التصنيف على أساس ملكية المشروع حيث تقسم الصناعة إلى خاص وعام ومختلط وربما تعاوني.
٤. تصنيف الصناعة حسب الأنشطة والفروع التسعة الرئيسية وذلك بموجب التصنيف القياسي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية – التنقيح الرابع (**ISIC4**) الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة، ويعدُّ هذا التصنيف الدولي من أكبر التصنيفات شيوعاً واستخداماً في الإحصاءات الدولية والذي وضعته الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة، وبموجب هذا التصنيف قسمت الصناعة إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي:

١. **التعدين والمقالع (لصناعات الاستخراجية أو الأولية)**: هي التي تستغل الموارد الطبيعية للأرض سواء كانت معدنية أو نباتية، وتغير من وضعها لتجعلها صالحة لاستعمال الإنسان، كاستخراج المعادن من باطن الأرض، وقطع الأحجار وقطع

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

الأشجار من الغابات. وقد تكون المنتجات المستخرجة من باطن الأرض وقوداً أو مصدر طاقة تستغل في مختلف الأغراض مثل الفحم والبترول التي ترجع أهميتها إلى الطاقة التي يمكن أخذها منها لإدارة المصانع ووسائل النقل المختلفة.

٢. **الصناعات التحويلية**: الصناعات التي تقوم على تغيير شكل المادة الخام لتصبح سلعة جاهزة للاستخدام، حيث يندرج تحت هذا النوع جميع الصناعات إلى عملية معالجة المواد الخام من أجل تحويلها إلى سلع تامّة الصنع، وذلك عن طريق استخدام الآلات، والأيدي العاملة، وعمليات المعالجة الكيميائية او/و الفيزيائية، وتعد الصناعة التحويلية إحدى الأنواع الرئيسية للصناعة، حيث تبدأ عمليات التصنيع بتصميم المُنتج، ثُمّ اختيار المواد الأوليّة اللازمة للتصنيع، وبعد ذلك تُطبّق عمليات المعالجة المُختلفة بهدف تقديم المُنتج النهائي، بعدها يُمكن بيع المُنتج للمُستهلك، أو تقديمه إلى جهات تصنيع أخرى من أجل استخدامه في إنتاج مُنتجات أكثر تعقيداً.

وبموجب هذا التصنيف فإنه يتم تقسيم الصناعات التحويلية وتصنيفها إلى عدة أقسام حيث شكلت هذه الأقسام تسعة عشر فرعا رئيسا هي:(صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات. صنع منتجات التبغ. صنع المنسوجات. صنع الملابس. صناعة الجلد والمنتجات ذات الصلة. صنع الخشب ومنتجاته وأصناف من القش. صنع الورق ومنتجات الورق. الطباعة والنشر. صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة. صنع المواد والمنتجات الكيمائية والصيدلانية. صنع منتجات المطاط واللدائن. صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى. صناعة الفلزات الاساسية (صناعة المنتجات المعدنية الأساسية). صنع منتجات المعادن عدا الماكينات. صناعة الحواسيب والمنتجات الالكترونية والبصرية. صناعة المعدات الكهربائية. صنع الآلات والمعدات الأخرى. صنع المركبات والمركبات المقطورة، ومعدات النقل الأخرى. صنع الأثاث وصنع منتجات أخرى).

٣. **إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء:** حالة إنتاج الطاقة من أحد مصادر الوقود، كالفحم والنفط والغاز الطبيعي أو من المساقط المائية أو من الانفلاق الذري وغيرها. وتسمى بصناعة إنتاج الطاقة.

٤. **تجميع ومعالجة وتنقية وتوزيع المياه:** تجميع ومعالجة وتنقية وتوزيع المياه، وأنشطة جمع النفايات ومعالجتها وتصريفها واسترجاع المواد وأنشطة المعالجة وخدمات إدارة النفايات لعامة.

وبسبب طبيعة الصناعة الموجودة في منطقة البحث سيتمحور بحثنا بشكل رئيس على الصناعة التحولية وكذلك الصناعة الاستخراجية، وسيتم تعريفها بقطاع الصناعة.

هيكل الصناعة:

يعرف اصطلاح هيكل الصناعة بانه خصائص التركيب البنائي للأسواق التي تعمل في ظلها الصناعات في بلد معين، ومن أمثلة هذه الخصائص، الأهمية النسبية للوحدات الإنتاجية المختلفة في الصناعة، أي وزنها النسبي، من حيث عدد

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

العاملين بها، رأس المال المستثمر أو حجم الإنتاج وغيرها من الخصائص. ومن زاوية أخرى ينظر لهيكل الصناعة على أنه أي جسم مركب والنمط أو الطريقة التي تترتب بها الأجزاء المكونة لذلك الجسم، فإذا أخذنا السوق على سبيل المثال كجسم، يتعين فحص الطريقة التي ترتبط بها المكونات المختلفة للصناعة، وفي هذه الحالة البائعين والمشترين، وكيف يرتبطون ببعضهم البعض. إذ أن حاجات الزبون وطريقة تلقيه وتقبله لمنتجات قطاع الصناعة يعتبر مهما لحيوية الصناعة والمؤسسات الناشطة به، إذ لو لم يكن الزبون مستعدا لدفع أكثر من تكاليف الإنتاج، لما كان لهذه الصناعة ومنشاتها الاستمرار (بامخرمه، ١٩٩٤، ٢٣).

هيكل الصناعة يتشكل من مجموع الخصائص الاقتصادية والفنية، ومن بين هذه المكونات الأساسية ذات الصلة المرتبطة بقوى المنافسة الخمسة، الخصائص المتعلقة بدرجة نمو الصناعة، والتكاملات الممكنة بها، وحواجز الدخول والخروج منها وإليها، وسهولة الحصول على وسائل الإنتاج وجودتها، وإمكانية الوصول إلى قنوات التوزيع، وغيرها من المكونات.

وتجدر الإشارة إلى أن هيكل الصناعة يمكن النظر إليه من عدة من حيث تركيب الصناعات، ومن حيث طبيعة وشكل السوق.

مقومات الصناعة

لكي تزدهر الصناعة وتتطور، يجب أن تتوافر مجموعة من المقومات والمتطلبات الأساسية التي تُشكّل الأساس لقيامها وازدهارها، كما تُسهم هذه المقومات في تحديد أنماط الصناعات وأنواعها المختلفة.

وتتأثر هذه المقومات بالتغيرات المستمرة التي تشهدها المجتمعات، سواء من حيث التقدم الحضاري والعلمي الذي يحققه الإنسان في مختلف المجالات والميادين، أو من حيث التحولات في الظروف العامة للسكان. ومن أبرز المقومات الأساسية لنجاح الصناعة:

١. **رأس المال:** الدول التي تسعى الى بناء صناعة ناجحة ومتطورة جيب أن تضع في حساباتها تهيئة رأس المال المطلوب، لان توفيره ضروري لتمويل الاختراعات والأبحاث والاستمرار في انتاج أدوات الانتاج، ويمكن أن يتم ذلك او جزءا منه من خلال التركيز على تكوين المدخرات من رأس المال الوطني. وإلا فإن الدولة سوف تضطر الى الاعتماد على المدخرات الاجنبية لتفادي العجز في الموارد المالية سواء على شكل قروض أو مساعدات، ولا يخفى ما لذلك من اثار اقتصادية وسياسية خطيرة. (السماك، اخرون، ١٩٨٧، ٧١)

٢. **المواد الخام:** المواد الخام هي تلك المواد الأولية التي يتم تغير شكلها لتلائم حاجات الإنسان ومتطلباته من خلال العمليات الصناعية، وهذا يعني أن توفير المواد الخام من الضرورات الرئيسية، وتشكل أحد الركائز الاساسية لعملية التصنيع، ولكن ما ينبغي الاشارة اليه في هذا الصدد هو ان توفر المواد الخام، لا يضمن قيام صناعة

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

ناجحة رغم ان وجودها يجعل الطريق ممكنا للتطور، الا إذا توفر لبلد ما القدرة والعزم على استغلالها بالشكل المطلوب. وتقسم هذه المواد إلى، المواد الأولية الزراعية سواء كانت مواد خام نباتية المصدر، او مواد خام حيوانية المصدر. والى مواد خام معدنية تشمل الحجر، الرخام، الحديد، النحاس، الذهب، البترول، وغيرها من المصادر الطبيعية.

٣. **القوى المحركة (الطاقة):** تُعد الطاقة منخفضة التكلفة من العوامل الأساسية لنشأة الصناعة وتطورها عبر العصور، إذ تمثل العمود الفقري للصناعة الحديثة. وتشمل مصادر الطاقة الرئيسية الفحم، النفط، الغاز، الطاقة المائية، والطاقة المتجددة أو النظيفة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية. وتبرز أهمية الطاقة الكهربائية، كونها عنصرًا أساسيًا لا غنى عنه في النشاط الصناعي، نظرًا لتعدد استخداماتها وخصائصها الفريدة التي تميزها عن بقية مصادر الطاقة الأخرى. (الجميلي، اخرون، ١٩٧٩، ٦٦)

٤. **الأيدي العاملة:** تشمل القوى العاملة (العمال المهرة، الفنيين والمهندسين، وخريجي الدراسات العملية ومديري العمال)، يُعتبر توفر الأيدي العاملة أحد العوامل الرئيسية لنجاح الصناعة وتطورها، ومع ذلك، يمكن للأيدي العاملة الانتقال من منطقة إلى أخرى إذا كانت الأجور مرتفعة وجاذبة. ويظهر تأثير الأيدي العاملة في الصناعة من خلال توافرها من حيث الكفاءة (النوعية) والعدد (الكمية)، كما أن اختيار مواقع الصناعات في المناطق التي تتوفر فيها الأيدي العاملة يساهم في تقليل تكاليف التشغيل على أصحاب المصانع، مثل تكاليف الإسكان والمياه والكهرباء والمدارس وخدمات النقل وغيرها. (الجميلي، اخرون، ١٩٧٩، ٧٨).

٥. **الأسواق:** تعمل الصناعة من أجل توفير السلع والمنتجات الاستهلاكية لسكان البلد الموجودة فيه أولاً، ثم لسكان البلدان المجاورة والبعيدة. ولكي تستمر الصناعة في الإنتاج لابد من بيع وتصريف هذا الإنتاج لتستخدم أثمان بيعها في شراء الخامات، ودفع الأجور، وضمان الأرباح لأصحاب رؤوس الأموال. (السماك، اخرون، ١٩٨٧، ١١٤)

٦. **وسائل النقل والمواصلات:** تعتمد الصناعة الحديثة بشكل كبير على توفر وسائل النقل المناسبة، وعلى سرعتها، وانخفاض تكاليفها، لضمان الحصول على المواد الخام والوقود وايصالها بالوقت المناسب، وكذلك لتوزيع المنتجات. ففي كثير من الحالات، قد تكون مراكز الصناعة بعيدة عن مصادر الخامات والأسواق، مما يجعل تقليل تكاليف النقل أمرًا ضروريًا لخفض تكاليف الإنتاج. ونتيجة لذلك، أصبحت وسائل النقل والمواصلات الحديثة عنصرًا أساسيًا في دعم التطور الصناعي، خاصة في ظل التنافس المتزايد لتقديم منتجات عالية الجودة بأسعار تنافسية. (شريف، ١٩٨٢، ١٤١)

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

الصناعية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية:

تتباين الآراء حول الأسلوب الذي ينبغي تبنيه للتنمية الصناعية في إطار التنمية الاقتصادية، فبعضها يدعو إلى توزيع التخصيصات الاستثمارية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، بحيث تؤدي إلى نمو متوازن للاقتصاد ككل، في حين تدعو أخرى إلى تركيز نسبة كبيرة من الاستثمارات في قطاع الصناعة، باعتباره كفيل بتحفيز عملية النمو ودفعه لمجمل قطاعات الاقتصاد وفروعه المختلفة (Nath, 1973, 298)، كذلك ضمن قطاع الصناعة نفسه يجري التركيز على إقامة الصناعات المشجعة للنمو التي تتميز بارتباطاتها الواسعة (الخلفية والأمامية)، أي الصناعات التي تدخل في مستلزماتها منتجات صناعات أخرى، وتكون منتجاتها مستلزمات في صناعة ثالثة (Hirshman, 1970, 98). وتختلف استراتيجية الصناعة من بلد لآخر، ومن فترة لأخرى تبعاً لاختلاف النمو الاقتصادي، وبناء القاعدة المادية والتقنية، وكذلك لاختلاف مراحل التطور الاقتصادي في البلد الواحد. وإن أهداف الخطط الصناعية المختلفة لاسيما للبلدان النامية، والتي تؤثر على التنمية الاقتصادية تتمثل بالتالي: (كجهجي، ٢٠٠٢، ٣٣).

١. تعجيل وتائر نمو الناتج المحلي والقومي الإجماليين وذلك عن طريق زيادة إسهام قطاع الصناعة فيه خلال مرحلة معينة من مراحل التنمية الاقتصادية، إذ تجمع الدراسات الى وجود علاقة قويّة بين التنمية الاقتصادية للدول المُتقدّمة، والتنمية الصناعية، ومستوى الدخل القومي ودخل الأفراد فيها.
٢. التخلص من البطالة، وذلك بامتصاص من الأعداد الفائضة وغير الموظفة في الأنشطة الانتاجية والاقتصادية المختلفة، ويؤدي التصنيع السريع إلى الحدّ من نسبة البطالة والفقر، وبالتالي ادخال هذه الموارد البشرية المعطلة، ضمن دورة الإنتاج والتخلص من الاثار الاجتماعية السلبية للبطالة والفقر.
٣. توفير النقد الأجنبي بأحد الاتجاهين: عدم استيراد المنتجات والسلع الصناعية من الأسواق الخارجية، من خلال إقامة الصناعات الإحلالية، للحد من استيراد السلع التي تشكل نسبة كبيرة من قيمة الاستيراد، أو إقامة الصناعات الموجهة نحو التصدير، وتصدير المنتجات والسلع الفائضة من الصناعية إلى الأسواق الخارجية، وبالتالي التأثير على العلاقة التجارية مع الدول الأخرى، وعلى الميزان التجاري.
٤. توزيع الدخل بين الأفراد والجهات، وتخصيص الموارد المتاحة عبر الزمن لخدمة الأجيال القادمة، وتوزيع الإنتاج بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، من خلال شبكة متداخلة من الفروع الاقتصادية، وكذلك التوزيع الإقليمي للإنتاج والدخل بشكل متوازن، كتوزيعها بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

٥. تنويع الإنتاج الصناعي، وذلك بالانتقال إلى إنتاج سلع صناعية جديدة ذات، مؤشرات فنية واقتصادية عالية، وتحسين تلك المؤشرات للمنتجات الصناعية، وكذلك قيام المؤسسات الصناعية بتمويل الأبحاث العلمية لتطوير المنتجات.
٦. تحقيق الاستقرار للإنتاج الصناعي، وذلك عن طريق النمو المتوازن للقطاعات الاقتصادية كالصناعة والزراعة وغيرها، حيت تتمتع الصناعة أكثر من غيرها من القطاعات الأخرى بعلاقات تشابكية مع نفسها ومع القطاعات الاقتصادية الأخرى، فالارتباطات الأمامية والخلفية الواسعة التي تتمتع بها مقارنة مع بقية القطاعات مثل الزراعة، فهي تعمل على توفر ما تحتاجه هذه القطاعات من مستخدمات ضرورية لتطويرها ويوفر سوقا واسعة لمنتجاتها.
٧. التوجه لإنشاء قاعدة صناعية وتقنية، من خلال إقامة صناعات إنتاجية، تسهم في بناء اقتصاد قوي، وكذلك الاستخدام الأمثل للمصادر والموارد الطبيعية والاقتصادية المحلية، حيث أن تصنيع المواد الخام محليا الي سلع ومنتجات يخلق قيمة مضافة، تضاهي العائد الاقتصادي الناجم عن عملية التصدير بشكلها الأولي (سريدي، ٢٠١٩، ١٩١).
٨. الإسهام في إحداث تنمية حضارية واجتماعية، بواسطة التأثيرات التي يمكن إن تحدثها التنمية الصناعية في تركيبة المجتمع وثقافته، كما شجّعت التنمية الصناعية على التقدّم العلمي والتكنولوجي.
٩. كذلك تساعد التنمية الصناعية على إعادة النظر في البنية العمرانية والخدمية، والعمل على تطويرها في المناطق المختلفة. فوجود التصنيع في منطقة معيّنة يُحفّز تطوّر حركة النقل، والاتصالات، وانشاء التجمعات السكانية الجديدة، وإنشاء المدارس والكليات والمعاهد الفنية، إضافةً إلى إنشاء المصارف والمرافق المُختلفة بالقرب من القواعد الصناعية.
١٠. الاعتماد على الذات في الإنتاج الدفاعي: يُساهم التصنيع في زيادة اعتماد الدول على نفسها، وفي تعزيز امن الدولة وقدرتها الدفاعية، وتبرز أهميتها في حالة الحروب والأزمات السياسية والطوارئ، حيث من غير المُمكن الاعتماد على الدول الأجنبية في توفير السلع الاستراتيجية. (غنيم وأبو زنط، ٢٠١٠، ٧٦)

الصناعة في فلسطين:

لقد واجه قطاع الصناعة في فلسطين ظروفاً غير طبيعية، أدت إلى اختلال وتشوه معالم هذا القطاع، وخلقت انعكاسات سلبية لازالت تلقي بظلالها على نمو قطاع الصناعة والاقتصاد الفلسطيني حتى يومنا هذا، ولو أردنا استعراض واقع هذا القطاع في الوقت الحالي فانه حتماً سيكون معتما بسبب الشلل شبة التام الذي يعاني منه الاقتصاد الفلسطيني ككل وليس قطاع الصناعة فحسب، ولكن أهمية الحديث عن واقع هذا القطاع تنبع من فكرة إمكانية الاستمرار، لأن الاستمرار هو بمثابة الأمل للمجتمع الفلسطيني وليس للقطاع الصناعي فقط، وهذا المفهوم يوازي المفهوم الذي

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

كثر الحديث عنه في هذه الأوقات والذي ينطلق من فكرة تعزيز مفهوم اقتصاديات الصمود في وجه الاحتلال وممارساته، وهذا التعزيز يتطلب عدة أمور، من أهمها دراسة الموارد المادية والبشرية المتاحة للمجتمع الفلسطيني حتى يتكمن من حصر جميع إمكانياته الذاتية، بما يساهم في إيضاح الرؤى التي تخلق مناخا مناسبا لصياغة خطة استراتيجية على المستوى الوطني، هذا بالإضافة إلى الدعم العربي والإسلامي والذي لابد منه في هذه المرحلة من مراحل النضال. ولكي يتم التعرف على الإمكانيات المتاحة للقطاع الصناعي بصورة خاصة نستعرض هنا أهم ملامح قطاع الصناعة في فلسطين، وما طرأ علية من انعكاسات سواء كانت إيجابية أم سلبية.

لقد ورثت السلطة الوطنية الفلسطينية اقتصاداً مهلهلا وقطاعاً صناعيا يغلب عليه الطابع الحرفي، حيث أن أغلب الصناعات تتكون من مشاريع صغيرة الحجم تقوم بإنتاج سلع بسيطة في أغلبها صناعات استهلاكية. كما وظهرت بعض الصناعات التي تعتمد اعتماداً كلياً على المواد الخام من دولة الاحتلال. وقد ساعد الاحتلال في تنمية تلك الصناعات من خلال إحلال الصناعات المحلية لإنتاج ما يحتاجه السوق دولة الاحتلال، واستطاع الاحتلال أن يتحكم في حجم ونوعية الصادرات الفلسطينية طبقا لمصلحته الخاصة (هنية، ٢٠٠٥، ٢٨).

إن أساس تدمير الاقتصاد الفلسطيني وتحقيق التبعية الكاملة للشعب الفلسطيني واقتصاده للاحتلال بدأت منذ العام (١٩٦٧)، جراء ممارسات سلطات الاحتلال، وهو ما أكده السيد شريف الزعبي وزير الصناعة والتجارة الأردني بقوله:" لقد أدّت هذه التشوهات بالمجمل إلى إيجاد تبعية اقتصادية فلسطينية كاملة لاقتصاد دولة الاحتلال، وقد أدّت هذه التبعية إلى تحويل المجتمع الفلسطيني إلى مجتمع مستهلك لمنتجات الاحتلال، ومعتمد عليها بصورة كبيرة، وهذا الأمر يتطلّب جهودا فلسطينية من جهة، وعربية من جهة أخرى، لإيجاد بديل عربي عن السوق ومنتجات الاحتلال" (شريف الزعبي- وزير الصناعة والتجارة الأردني، كلمة رعاية، ندوة مدخلات الاقتصاد الفلسطيني، عمان ، ٢٠٠٦).

تؤكد المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية وتقارير التنمية وأرقام الإنتاج المحلي إلى تحولات رئيسة اعترت حركة الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام ومؤشرات الصناعة بشكل خاص خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٢٢) حيث يرجع معظم هذه الأسباب إلى إجراءات الاحتلال، والصراع القائم بين الشعب الفلسطيني والاحتلال من جهة، وإلى طبيعة الانقسام الجغرافي والحكومي الفلسطيني العمودي والأفقي من جهة اخرى، ونظرا لأهمية إدراك طبيعة الصناعة الفلسطينية وحركتها، فانه بات من الأهمية قراءة مقومات الصناعة والإشكالات التي تعاني منها، وذلك كمدخل لرسم استراتيجيات وخطط تتناسب مع هذا الواقع والإمكانات المتاحة، وتساعد على تجاوز الأزمات والتحولات القصرية السلبية التي أصابت الصناعة الفلسطينية في مراحل

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

سابقة، كما تسهم مثل هذه القراءات في وضع ملامح البناء للصناعة الفلسطينية في السنوات القادمة.

ومن أجل ذلك تم تقسيم مكونات الصناعة وتشكلاتها منذ العام (١٩٩٤) إلى أربع فترات، الأولى (١٩٩٤-٢٠٠٠)، والثانية (٢٠٠١-٢٠٠٧)، والثالثة (٢٠٠٨-٢٠١٤)، والرابعة (٢٠١٥-٢٠٢٢).

الفترة الأولى (١٩٩٤-٢٠٠٠):

لقد أصبحت الضفة الغربية وقطاع غزة يعتمدان اعتماداً تامّاً تقريباً على دولة الاحتلال، مع حلول الموعد الذي تأسست فيه السّلطة الوطنية الفلسطينية عام (١٩٩٤). فحوالي (٦٠%) تقريباً من صادرات الضفة الغربية وأكثر من (٩٠%) من وارداتها كانت تتمّ إلى دولة الاحتلال ومنها، وكانت نسبة العجز التجاري (٤٥%) تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي. كما كانت أرقام الصادرات من قطاع غزة والواردات إليه مماثلة أيضاً لنظيرتها في الضفة الغربية، ولكنّ العجز التجاري كان أعلى في قطاع غزه (Arnon and Wienblat، ٢٠٠١، ٧٩).

وقد جرى تشغيل ثلث القوى العاملة الفلسطينية تقريباً في دولة الاحتلال، ويبدو أنّ التحويلات النقدية من العاملين في دولة الاحتلال ودول الخليج العربي هي التي كانت تُحرّك الاقتصاد إلى حدٍّ كبير، في الوقت الذي كانت الدولُ المجاورةُ قد انتقلت فيه إلى مرحلة التصنيع، كانت الأراضي الفلسطينية تمرُّ في حالة مُشوّهة من التنمية، فقد كان متوسط حجم المؤسسة الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة أربعة عُمال فقط، ولم يكن أكبر من متوسّط حجم هذه المؤسسات في فلسطين في عام (١٩٢٧). وكانت حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي منخفضة كما هو الحال بالنسبة إلى أية دولة نامية (البنك الدولي، ٢٠١٢).

وقد شهد قطاع الصناعة الفلسطيني نموا ملحوظًا منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، نتيجة لإقرار قانون الاستثمار، وبناء المدن الصناعية، مما ساعد بشكل مباشر في ازدياد حجم الاستثمارات الداخلية والخارجية، حيث ارتفع العدد الإجمالي للمنشآت الصناعية من (11842)منشأة عام (١٩٩٤)، إلى (14849) منشأة في عام (١٩٩٩)، وبلغ معدل النمو السنوي لعدد المنشآت الصناعية (٥%)، ونتيجة لذلك ارتفع العدد الإجمالي للعاملين في قطاع الصناعة من (47543)مشتغلا للعام (١٩٩٤)، إلى (75526) مشتغلا عام (2000)، ويشكل قطاع الصناعة الفلسطيني في مجمله (٩٥%) من منشآت تعمل في الصناعات التحويلية، وبالتالي ارتفع حجم الإنتاج الصناعي من (841)مليون دولار عام (١٩٩٤) إلى (١٦٤٧) مليون دولار عام (٢٠٠٠)، وبلغت القيمة المضافة فيه (708) مليون دولار أمريكي عام (١٩٩٩). وبلغ التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (٣٤) مليون دولار، في حين بلغ اهلاك الأصول (٦٦) مليون دولار. هذا وقد بلغ معدل نمو الإنتاج الصناعي (١٤.٤%) خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٠). ونمت القيمة المضافة فيه من (٣١٤)

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

مليون دولار العام (١٩٩٤) إلى (٦٤٧) مليونا العام (٢٠٠٠) محققاً زيادة سنوية بمعدل (٢٣.٧%). إلا أن أهمية قطاع الصناعة في تشغيل العمال ارتفعت من (١١%) العام (١٩٩٤) إلى (١٣%) العام (٢٠٠٠) من مجمل العاملين في المناطق الفلسطينية. كما أن مساهمة الصادرات الصناعية من مجمل الصادرات بقيت بحدود (٣٠%) خلال الفترة ما بين (١٩٩٤-٢٠٠٠) كما هو موضح في الجدول (١).

جدول (١) أهم المؤشرات الخاصة بقطاع الصناعة في فلسطين خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٠)
القيمة بالمليون دولار أمريكي بالأسعار الجارية.

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
عدد المؤسسات	١١,٨٤٢	١٠,٩١٢	١٠,٩٢٥	١٣,٤٦٤	١٤,٢١٠	14,849	14,509
عدد المشتغلين	47543	45153	47979	61022	63118	67767	75526
المساهمة في التشغيل	11.3%	10.8%	11.0%	12.8%	11.7%	11.9%	13.2%
القيمة المضافة	314	309	380	453	637	708	647
الناتج المحلي الإجمالي	2,843	3,283	3,410	3,760	4,068	4,271	4,314
المساهمة في الناتج المحلي	11.1%	9.4%	11.2%	12.0%	15.7%	16.6%	15.0%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الصناعي، أعداد مختلفة.

هذا وقد تميزت الصناعة الفلسطينية بالبدائية. وعلى الرغم من أن هناك مشاريع مر على تأسيسها سنوات عدة، فإنها لا تزال إلى حد بعيد تشبه مؤسسات في المراحل الأولية من حيث تعاملها في السوق. فمعظم المؤسسات لم تطور أسماء تجارية معروفة، وتنتج سلعاً غير مميزة في السوق، وتتنافس على أساس الأسعار، كما أن معظم هذه المؤسسات تركز على مناطق تسويقية جغرافية ضيقة، مما يقلل عنصر المنافسة فيما بينها، حيث يقتصر تسويق معظم المنتجات الصناعية على السوق المحلية باستثناء الصناعات القائمة على أساس التعاقد من الباطن مثل الأحذية والجلود، والملابس والصناعات البلاستيكية، والتي يعتبر معظم إنتاجها صادرات إلى دولة الاحتلال (المسحال، ٢٠٠٥، ١٥).

الفترة الثانية (٢٠٠١-٢٠٠٧):

تسارعَ النّمو في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية في مُنتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي، بيد أنّ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الاقصى) في نهايات العام (٢٠٠٠) شكّل ضربةً شديدة، فانكمش الاقتصاد الفلسطيني انكماشاً كبيراً. ومنذ ذلك الحين، أعاقت قيود الاحتلال الصارمة استثمارات القطاع الخاص ونمو الإنتاجية، كما أصبحت نفقات السّلطة الوطنية الفلسطينية التي تدعمها الجهات المانحة هي التي تُحرّك الاقتصاد إلى حدّ كبير. ونتيجة لذلك، فقد أصبح

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

الاقتصاد يتجّه نحو القطاع العام والسّلع غير التجارية. وتراجع النمو في الصناعية والزراعية والسياحية وغيرها من الخدمات، بينما نمت القطاعات التي تمولها الجهات المانحة كقطاعات الإدارة العامة والتعليم والصحة والكهرباء. إذ نمت خدمات الإدارة العامة والدّفاع وغيرها من الخدمات العامة الأخرى، في الغالب، كالصحة والتعليم والكهرباء والماء مثلاً، من (١٨%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام (١٩٩٤) إلى (٢٤%) عام (٢٠٠١) وإلى (٢٦%) عام (٢٠٠٦). وانخفض في الوقت ذاته، نمو قطاع الصناعة من (١٦.٦%) عام (١٩٩٩) إلى (١٠.٩%) عام (٢٠٠٥). وكان نموذج ذلك النمو متشابهاً في كلّ من الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد نما الاستهلاك والأنشطة التي تدعمها الجهات المانحة بينما تراجع نمو القطاعات المُنتِجة وخاصة الصناعة.

ومن الملاحظ أن ارتفاع مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام (٢٠٠٦) بالمقارنة مع الأعوام السابقة لا يرجع إلى تحسن جوهري في حصة الصناعة من الناتج المحلي، إنما يعود السبب الأساسي لذلك الى محدودية النمو في الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام، حيث أن القيمة المضافة للصناعة خلال سنوات الانتفاضة لم تتجاوز في أفضل حالتها ال (٦٥٠) مليون دولار أمريكي مقارنة بنحو (٧٠٨) مليون خلال لعام (١٩٩٩).

خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية، دمّرت أعمالُ العنف الواسعة الانتشار، والنظامُ الصارم الذي تمخّض عن هذه الانتفاضة والمُتمثّل في الإغلاقات وحظر التجوال وغيرها من قيود وممارسات الاحتلال واعادة الانتشار في قطاع غزه، كما أدّت إلى انخفاض تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية في دولة الاحتلال ومستوطناتها انخفاضاً دراماتيكياً. فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (٢٨%) تقريباً في الفترة ما بين (٢٠٠٠-2002)، ومع تحسّن الوضع الأمني، وفي ظل الهدوء النسبي الذي ساد المناطق الفلسطينية بدءا من العام (٢٠٠٣) وصولا الى العام (٢٠٠٥)، استؤنف النمو بمستوىً منخفض، وعاد الاقتصاد الفلسطيني ليحقق معدلات نمو مرتفعة حيث حقق ارتفاعا بنسبة (٢٠%) تقريبا، قبل أن تتأثر معظم المؤشرات الكلية في عام (٢٠٠٦) إثر الحصار المالي الذي فَرضه الاحتلال والمجتمع الدولي على السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث سجل تراجعا بنسبة (٦%) عقب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها للحكومة. كما انخفضت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأكثر من (٢٢%) من الذروة التي بلغتها في عام (١٩٩٩).

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

جدول (٢) أهم المؤشرات الخاصة بقطاع الصناعة في فلسطين خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٧)
القيمة بالمليون دولار أمريكي، بالأسعار الجارية.

السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
عدد المؤسسات	١٤,٦٠٥	١٤,١٧٩	١٣,٦٩٣	١٣,٦٨٩	١٢,٢١٢	11,351	14508
عدد المشتغلين	63215	60010	61036	58875	62892	60388	59709
المساهمة في التشغيل	13.2%	13.3%	11.4%	10.7%	10.4%	9.5%	8.7%
القيمة المضافة	428	312	471	535	559	649	647
الناتج المحلي الإجمالي	4,004	3,556	3,968	4,603	5,126	5,348	5,816
المساهمة في الناتج المحلي	10.7%	8.8%	11.9%	11.6%	10.9%	12.1%	11.1%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الصناعي، أعداد مختلفة.

حيث بدأ هذا المؤشر بالانخفاض بشكل مستمر وذلك نتيجة الظروف الصعبة التي يواجها الشعب الفلسطيني نتيجة اعتداءات الاحتلال المتكررة والمتصاعدة على المنشآت الصناعية حيث تشير البيانات أن عدد المنشآت الصناعية انخفضت إلى (١١٣٥٠) عام (٢٠٠٦) وأن عدد العاملين في قطاع الصناعة انخفض إلى (٦٠٣٨٨) لنفس العام كما هو موضح في الجدول (٢).

الفترة الثالثة (٢٠٠٨-٢٠١٤):

عانى الواقع الفلسطيني من حالة انقسام شديدة، نتج عنها تقاسم الوطن وليس مجرد تقاسم السلطة. وأدت هذه الحالة إضافة إلى أسباب أخرى إلى ضعف الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وقطاع الصناعة بشكل خاص. وقد أدى الانقسام الحقيقي في الواقع السياسي الفلسطيني إلى وجود حكومتين على أرض الواقع، حكومة حماس في غزة والتي تعتبر نفسها حكومة تصريف الأعمال، والحكومة الفلسطينية في الضفة. فالواقع الاقتصادي في فلسطين، يعاني حصارا خانقا منذ العام (٢٠٠٧)، توجت بأكثر من حرب طاحنة واشتباك مسلح تدميري من قبل الاحتلال على قطاع غزة في الأعوام (٢٠٠٩)، (٢٠١٢)، (٢٠١٤)، كما يعاني القطاع من فصله الجغرافي عن الضفة الغربية.

شهد النشاط الصناعي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية تراجعاً خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١١) إلا أنه عاد عام (٢٠١٢) ليسجل نمواً بنسبة (١٢.١%) مقارنة بعام (٢٠١٠) كما هو موضح في الجدول (٣) وقد أسهم النشاط الصناعي بنحو (١٢.٢%) من الناتج المحلي الإجمالي عام (٢٠١٢) مقارنة ب (١٠%) عام (٢٠١١). وتشير احصاءات المركز الفلسطيني للإحصاء أنه قد بلغ عدد المؤسسات العاملة في أنشطة الصناعة في فلسطين (١٥٦١٧)، (١٧٠٩٠)، (١٦٢٦٣) مؤسسة

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

يعمل فيها (٦٢١٢٨)، (٧٧٨٦٣)، (٧٤٢٦٢) عامل، للأعوام (٢٠١٠)، (٢٠١١)، (٢٠١٢) على التوالي، كما هو موضح في الجدول (٣).

كما تأثر قطاع الصناعة بالحصار الخانق الذي فرضته قوات الاحتلال منذ منتصف حزيران (٢٠٠٧) حيث منعت دخول المواد الخام الأولية الضرورية لعملية الإنتاج ومنعت أيضا تصدير المنتجات الجاهزة للخارج، وتأثرت مبيعات المصانع العاملة بضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين. وتأثرت القطاعات الصناعية الأساسية حيث تم إغلاق ما يزيد عن (٥٠٠) مصنع ومنجرة للأثاث وفقدان أكثر من (٥٠٠٠) عامل عملهم، وأغلق نحو (٦٠٠) مصنع وورشة خياطة وتعطل نحو (١٥٠٠٠) عامل، وتعطل عن العمل نحو (٥٠٠٠) عامل يعملون في قطاع الصناعات المعدنية والهندسية .كما تم إغلاق جميع المصانع بمنطقة غزة الصناعية وتعطل نحو (٢٥٠٠) عامل.

إن نمو قطاع الصناعة لم يستوعب نمو القوى العاملة، بحيث تراجعت نسبة التشغيل من (١٣%) عام (٢٠٠٠)، الى (٨.٧%) عام (٢٠١٤). كذلك كان إسهام قطاع الصناعة في الناتج المحلي من (١٦.٦%) عام (٢٠٠٠)، إلى (١٠.١%) عام (٢٠١٤).

جدول (٣) أهم المؤشرات الخاصة بقطاع الصناعة في فلسطين خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٤)
القيمة بالمليون دولار أمريكي، بالأسعار الجارية

السنة	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
عدد المؤسسات	14539	15322	15617	17090	16263	16201	17057
عدد المشتغلين	57722	64067	62128	77863	74262	73969	79529
المساهمة في التشغيل	8.7%	8.9%	8.4%	9.3%	8.7%	8.4%	8.7%
القيمة المضافة	864	838	1,092	1,157	1,477	1,344	1,415
الناتج المحلي الإجمالي	7,310	8,086	9,682	11,186	12,208	13,516	13,990
المساهمة في الناتج المحلي	11.8%	10.4%	11.3%	10.3%	12.1%	9.9%	10.1%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الصناعي، أعداد مختلفة.

الفترة الرابعة (٢٠١٤-٢٠٢٢):

استمر الواقع الفلسطيني من حالة الانقسام، واستمر الحصار الخانق الذي فرضه الاحتلال منذ العام (٢٠٠٧)، بل رفع من وتيرته باستمرار الحروب والاشتباكات المسلحة التدميرية على قطاع غزة في الأعوام (٢٠١٤)، (٢٠١٨)، (٢٠٢٢)، كما بقي قطاع غزه يعاني من فصله الجغرافي عن الضفة الغربية، بالإضافة الى جائحة كورونا عام (٢٠٢٠) التي اثرت على اقتصاد العالم.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

شهد النشاط الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة ركدا عام (٢٠١٥) إلا أنه عاد خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩) ليسجل نمواً مقارنة بعام (٢٠١٥)، الا انه عاد للانكماش بسبب جائحة كورونا العام (٢٢٠٢٠)، كما هو موضح في الجدول (٤)، وقد أسهم النشاط الصناعي بما معدله (١١%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة. كما بلغ عدد المؤسسات العاملة في أنشطة الصناعة في فلسطين (١٧٠٩٠) ذروتها العام (٢٠١٩)، مؤسسة يعمل فيها (١١٥٧٩٧) عامل، وبنسبة مساهمة في التشغيل بلغت (١٢.٢%)، كما هو موضح في الجدول (٤).

إن نمو قطاع الصناعة لم يستوعب نمو القوى العاملة، بحيث تراجعت نسبة التشغيل من (١٣%) عام (٢٠٠٠)، ومن (٩.٣%) عام (٢٠١١)، الى (٩.٥%) عام (٢٠٢٢). وكذلك كان إسهام قطاع الصناعة في الناتج المحلي من (١٦.٦%) عام (١٩٩٩)، ومن (١٢.١%) عام (٢٠١٢)، إلى (١١%) عام (٢٠٢٢).

جدول (٤) أهم المؤشرات الخاصة بقطاع الصناعة في فلسطين خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٢)

القيمة بالمليون دولار أمريكي، بالأسعار الجارية

السنة	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
عدد المؤسسات	14508	14539	15322	15617	17090	16263	16201	17057
عدد المشتغلين	82941	87680	91019	107527	115797	104791	110869	91787
المساهمة في التشغيل	9.5%	9.8%	11.7%	12.2%	12.1%	11.5%	8.6%	9.5%
القيمة المضافة	1,276	1,496	1,777	1,813	2,002	2,004	2,298	2,117
الناتج المحلي الإجمالي	13,972	15,405	16,128	16,277	17,134	15,532	18,109	19,166
المساهمة في الناتج المحلي	9.1%	9.7%	11.0%	11.1%	11.7%	12.9%	12.7%	11.0%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الصناعي، أعداد مختلفة.

المعيقات التي تواجه قطاع الصناعة في فلسطين:

واجه قطاع الصناعة في فلسطين خلال سنوات الاحتلال وما زال ظروفاً صعبه، بل تدهورا مستمرا بسبب الكثير من المعوقات والتحديات التي حالت دون تطويره ونموه، وبالتالي أدت إلى زيادة ارتباطه بعجلة اقتصاد دولة الاحتلال مجبورا، وتعميق تبعيته له، ليحافظ على استمراريته، وعملت من أجل تحقيق هذا الهدف على إصدار مختلف الأوامر العسكرية والتشريعات التي تصب في هذا الهدف، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل إنها لجأت إلى فرض مزيدا من الإجراءات والتدابير لتشديد الحصار على الصناعة الفلسطينية، حتى بعد إعادة انتشار قواتها طبقا لاتفاق أوسلو، وذلك من خلال إحكام السيطرة على المعابر والمنافذ التي تربط الأراضي الفلسطينية بالعالم الخارجي (أبو ظريفة، ٢٠٠٦، ٥٤). كما انتهج الاحتلال

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

ومنذ احتلالها للأراضي الفلسطينية سلسلة من الإجراءات والسياسات التدميرية، الهادفة إلى تدمير الصناعة الفلسطينية، حيث ربط تطوير الصناعة الفلسطينية بالسياسات الاقتصادية للاحتلال، فقد تطورت الصناعات المكملة (التعاقد من الباطن) بشكل تابع لاقتصاد الاحتلال، وفي الوقت نفسه حاربت الصناعات التي قد تشكل عنصر منافسة لصناعاتهم، وأدى ذلك إلى اعتماد الصناعة الفلسطينية بشكل كبير (حوالي (٨٥%)) على المواد الخام الخارجية، سواء من دولة الاحتلال أو عبرها، الأمر الذي جعلها عرضة للتقلبات الأمنية لدولة الاحتلال (مكحول وعيطاني، ٢٠٠٤، ٢٧).

كما استخدمت دولة الاحتلال سياسة الإغلاق بحجج أمنية واهية غير مسوغة وبألوان متعددة من قيود مفروضة على حركة السلع والخدمات، التي تحد من حرية إتمام المعاملات الاقتصادية، وتزيد من تكاليفها المالية والإدارية، نتيجة لارتفاع تكاليف المواصلات والإنتاج الناجمة عن عزل قطاع غزة عن الضفة الغربية، وهذا الإغلاق يؤثر على الحياة اليومية للكل الفلسطيني الذي يعيش في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على المدخلات الإنتاجية، التي تؤثر سلبيا على تحسين المناخ الاستثماري ورفع كفاءة الأنشطة الصناعية. وبالتالي يتوقف إنهاء الأزمة الاقتصادية في قدرة القطاع الخاص للوصول للأسواق العالمية من خلال فتح الحدود وانهاء سياسة الإغلاق، وتوفير مدخلات الإنتاج والتكنولوجيا بأسعار تنافسية، وامكانية تسويق المنتجات الوطنية بحرية تامة. ووفقاً لمصادر اليونسكو فقد بلغ عدد أيام الإغلاقات في شباط (٢٠٠٨) معبر كارني(بضائع) (١٠٠%)، معبر بيت حانون (عمال) (١٠٠%)، صوفا(مجاميع الحصى) (١٠٠%)، معبر رفح مسافرين (١٠٠%)، معبر رفح تجاري (١٠٠%)، معبر ناحل عوز (محروقات بترول) (٢٨%)، معبر كارم أبو سالم (١٠٠%) (عابد، ٢٠١٢، ١٥٣).

كما أن تكاليف التخزين والنقل من الاراضي الفلسطينية وإليها مرتفعة، نتيجة الإجراءات الأمنية للاحتلال فعلى سبيل المثال دفع المستوردين الفلسطينيين (٥٤) مليون دولار امريكي سنة (٢٠١٣) مقابل تخزين مستورداتهم في موانئ دولة الاحتلال نتيجة الإجراءات الأمنية المفروضة على المستوردين الفلسطينيين (مشروع تسهيل التجارة، ٢٠١٤، ٣٦). ويمكن إجمال المعوقات التي يسببها الاحتلال للقطاع الصناعي في:

١. فرض الضرائب الباهظة من قبل قوات الاحتلال على المنتجات الفلسطينية، مثل(الإنتاج، الدخل، القيمة المضافة)، هذا إلى جانب الرسوم الجمركية على المواد الخام، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وتدني الأرباح.

٢. إغراق الأسواق الفلسطينية بمنتجات الاحتلال دون قيود لحماية الصناعة الفلسطينية. وكذلك المساهمة في إغراق السوق الفلسطيني بالمنتجات الأجنبية، وعدم اعطاء السلطة الوطنية الفلسطينية إمكانية تشريع قوانين المنافسة ومنع الإغراق، او

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

تنفيذ تلك القوانين، وذلك بسبب بروتوكول باريس الاقتصادي الذي ينظم العلاقة التجارية بين السوقين، حيث أن إغراق المنتجات الأجنبية للسوق المحلي، والتي لها مثيل محلى دون فرض قيود عليها، تعتبر من المشاكل التي يواجها قطاع الصناعة حيث تعتبر هذه السلع أقل تكلفة نسبيا من السلع الوطنية المماثلة، مما يجعل المستهلك يقبل عليها، وهذا الأمر يساهم في زيادة مشاكل تصريف الصناعة المحلية.

٣. خلق صعوبات لقطاع الصناعة في استيراد المواد الخام بشكل مباشر مما يضطرهم إلى استيرادها عبر وكلاء من دولة الاحتلال، وكذلك منع استيراد الكثير من المواد التي يدعي الاحتلال ان لها استخدام ثنائي، وبأسعار مرتفعة، مما يخلق الصعاب امام المنتج الفلسطيني من منافسة أسعار منتجات دولة الاحتلال او المنتجات المستوردة.

٤. منع استيراد بعض معدات الانتاج مثل ماكينات الخراطة، والتي تعتبر الأساس في صناعة القوالب والمعدات، وكذلك منع استيراد بعض المواد الخام والمواد الأولية بحجة ان هذه المعدات او المواد لها استخدام ثنائي (مدني وعسكري).

٥. منع واعاقة اقامة المناطق أو المدن الصناعية الفلسطينية، والضغط باتجاه إنشاء مناطق صناعية مشتركة من جهة، والتركيز على إقامة مناطق صناعية غير قانونية بجانب المستوطنات من جهة أخرى.

٦. منع انشاء المصانع في المناطق المصنفة (ج)، الخاضعة لسيطرة الاحتلال، وكذلك التدمير المتعمد والممنهج لمواقع الإنتاج في تلك المناطق، وكذلك تدمير المصانع ومواقع الانتاج في قطاع غزه خلال فترات الاشتباك والعدوان.

٧. العراقيل الموضوعة من قبل قوات الاحتلال أثناء عملية تسويق المنتجات الفلسطينية في الخارج، مما ترتب عليه ارتفاع تكاليف النقل، مما يؤدي في كثير من الأحيان فقدان الأسواق الخارجية.

٨. منع تطوير البنية التحتية الفلسطينية بشكل عام والبنية التحتية الصناعية بشكل خاص، والتي تقع في معظمها في المناطق المصنفة "ج"، والخاضعة لسيطرة الاحتلال، حيث تعاني الصناعات الفلسطينية من ضعف البنية التحتية، وخاصة في مجال الطرق والمواصلات، والكهرباء، والمياه، والوقود، كما أن المؤسسات الصناعية تعاني من العرقلة المتكررة لحركة المواصلات بين المدن الرئيسية، وعلى المعابر الداخلية والحدودية بسبب إغلاقات وإجراءات الاحتلال. ومنع استخدام الممر الامن الذي يربط ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

٩. عرقلة تطوير وتطبيق السياسات والتشريعات والقوانين الداعمة للصناعة: لقد قيد بروتوكول باريس الاقتصادي حرية السلطة في فرض سيادتها على شؤونها الاقتصادية والتجارية، بالرغم من تمكنها من عقد العديد من الاتفاقيات التجارية مع بعض الدول العربية والأجنبية.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

حيث عانت الصناعة الفلسطينية طيلة فترة الاحتلال، وما زالت تعاني من العراقيل المفروضة على تصريف منتجاتها إلى الخارج، نظرا لرغبة سلطات الاحتلال في إبقاء النشاط الصناعي محدودا للغاية، غير أن هذه العراقيل قد تزايدت بشكل كبير في ظل تطبيق سياسة الحصار الاقتصادي والإغلاق الشامل، إذ تبذل دولة الاحتلال قصارى جهدها نحو إعاقة تصريف المنتجات الفلسطينية إلى دول العالم الخارجي، حتى تضمن الانفراد بالسيطرة على السوق الفلسطينية، هذا بجانب القيود المفروضة على تصريف الإنتاج إلى داخل سوق دولة الاحتلال، والضفة الغربية، وقطاع غزه، والقدس. الأمر الذي يساهم في تراكم المخزون، وانخفاض مستوى الطاقة التشغيلية من جهة أخرى. عمدت دولة الاحتلال إلى عرقلة مشاريع البنية التحتية حيث تمنع انشاء المناطق الصناعية أو ربطها بشبكة البنية التحتية من شوارع وخطوط الكهرباء، كما قامت بتدمير مطار غزة الدولي، وما زالت ترفض حتى هذه اللحظة تنفيذ مشروع ميناء غزة، وتشغيل مطار القدس، وإنشاء مطار في الضفة الغربية، بالإضافة إلى قيامها بتدمير خطوط المواصلات بين المدن الفلسطينية، أو إغلاق طرق أخرى منذ بداية انتفاضة الأقصى وحتى الآن.

مقومات قطاع الصناعة الفلسطيني:

يوجد العديد من نقاط القوة التي يتمتع بها قطاع الصناعة الفلسطيني، والتي تعتبر من مقومات الصناعة في فلسطين، رغم التشوهات التي ألحقها الاحتلال بالبني الاقتصادية الفلسطينية والتي نذكر منها:

١. رأس المال البشري: لقد كان رأس المال البشري عنصر التميز الرئيسي للشعب الفلسطيني على مدار العقود الماضية، وعلى الأرجح انه سيكون كذلك في المستقبل أيضا، وقد أسهمت التطورات التاريخية التي عصفت بفلسطين دورًا هامًا في تشكيل هذه الحقيقة، لأن اغتصاب الاحتلال الجزء الأكبر من مصادر وثروات فلسطين من أراضي ومياه والهيمنة على مناخ الاستثمار لسنوات طويلة وجه الشعب الفلسطيني نحو الاستثمار في الإنسان من خلال التعليم، وقد تعاظم الاهتمام بتعليم الأبناء وأصبح تقليدًا راسخًا لدى الأسرة الفلسطينية بصرف النظر عن التغيرات التي شهدتها سوق العمل في الاقتصاد الفلسطيني، التي لم تكن دائمًا توفر فرص العمل الأفضل لاستخدامات الكفاءات الفلسطينية، فمنذ وقت مبكر كانت مساحة توظيف رأس المال البشري الفلسطيني تمتد إلى دول المنطقة في بعض الدول العربية وخاصة دول الخليج العربي، والى العديد من دول العالم. ويعتبر المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي، ويشير التركيب العمري للسكان في الأراضي الفلسطينية عام (٢٠١١) إلى أن نسبة الأفراد ما دون (١٤) سنة بلغ (٤٠.٨%) من إجمالي عدد السكان، في حين يبلغ نسبة ما فوق (٦٥) سنة (٢.٩%) فقط من إجمالي عدد السكان، كما يبلغ نسبة الأفراد بين (١٥-٢٩) سنه (٢٩.٦%) عام (٢٠١١)، وتتميز قوة العمل

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

الفلسطينية بارتفاع المهارة، حيث تظهر الإحصاءات لعام (٢٠١٠) أن حوالي (٤٤.٧%) من الشباب (١٥-٢٩) عام ملتحقون بالتعليم العالي، كما تشير الأرقام إلى تدني نسبة الأمية في هذه الفئة بحيث لا تتعدي (٠.٨%). وتعتبر المشاركة من قبل فئة الشباب في القوي العاملة أساسيًا لمدى نشاط السوق وفاعليته في توفير فرص العمل، ويشارك الأفراد ما فوق (١٥) سنة بنسبة (٤١.١%) من إجمالي القوي العاملة لعام (٢٠١٠).

٢. رأس المال الفلسطيني في الخارج: شكل الامتداد الفلسطيني لنحو سبعة ملايين فلسطيني في الخارج (الفلسطينيون اللذين يعيشوا خارج حدود فلسطين التاريخية) واحدة من نقاط القوة التي يتمتع بها الاقتصاد الفلسطيني، ومصدرًا هامًا لدعم الاقتصاد الفلسطيني والتنمية الفلسطينية في فلسطين المحتلة، ولكن لا نستطيع القول أن هذا الاستثمار جرى بشكل جيد ومناسب لغاية الآن، وهناك تجمعات كبيرة لفلسطيني الشتات في كل دول العالم ويمتلك فلسطيني الشتات الخبرات والمهارات في مجالات علمية كثيرة، وتقدر ممتلكات الأشخاص الأثرياء من فلسطيني الشتات بحوالي(٤٠) مليار دولار, حيث جرى استقطاب وتوظيف جزء يسير من رأس المال المادي والبشري لفلسطينيي المهجر في التنمية بشكل عام وفي تطوير الصناعة بشكل خاص، أن بالإمكان مضاعفة الاستفادة من تلك الجاليات بأشكال وأوجه متعددة كمصدر لرأس المال المادي والبشري ونقل التكنولوجيا والبحث والتطوير وفتح الأسواق للمنتجات الفلسطينية في الخارج وجذب الاستثمارات الأجنبية.

٣. الموقع الجغرافي: يعتبر الموقع الجغرافي والتنوع المناخي والحيوي من عناصر قوة الاقتصاد الفلسطيني، التي يمكن استغلالها بعد إزالة الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية، إذ تحتل فلسطين موقعا استراتيجيًا بالنسبة للعالم، فهي حلقة اتصال بين قارتي آسيا وإفريقيا، وتتميز فلسطين بمقومات وثروات سياحية فريدة ومتعددة، جعلتها قبلة للسياح من مختلف الأقطار والانتماءات، حيث تحتوي على مناطق دينية وتاريخية تعتبر من أهم المقدسات للأديان السماوية، بالإضافة إلى توفر خصائص مناخية تمنحها قيمة سياحية كبيرة في فصول معينة، كما تشمل المقومات السياحية الفلسطينية إمكانيات توسع هائلة في مجالات السياحة الدينية، والإقليمية، والحضارية، والطبية، وسياحة المؤتمرات، والسياحة الترفيهية، حيث تملك فلسطين ميزة تنافسية مطلقة في جاذبيتها السياحية، وبخاصة في توفر الأماكن الدينية وبالتالي تطوير الصناعات المرتبطة بالسياحة مثل الصناعات التقليدية (التحف والخشب والزجاج والتطريز والمنتجات الجلدية). ويعتبر الموقع الجغرافي للضفة والقطاع حلقة وصل بين الشرق والغرب، وإذا نظرنا إلى التجربة الفلسطينية في التجارة مع البلاد العربية نري أن الضفة الغربية وغزة تشكل معبر هام للتجارة الفلسطينية المستقبلية.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

٤. قطاع فلسطيني خاص فعال: شكل القطاع الخاص الفلسطيني وما زال دور أساسي في التنمية الفلسطينية في ظروف بيئة استثمارية غير مواتية، تمثلت بالأساس بسياسات الاحتلال المعيقة للاستثمار والتقدم نحو التنمية. حيث أجبر المنتجين الفلسطينيين على دخول منافسة غير متكافئة مع شركات ومنتجي الاحتلال، التي كانت تحظى بدعم ومساندة من الحكومة الإسرائيلية، وبالرغم من ذلك فقد نشأت مئات المنشآت الخاصة في المجالات الصناعية المختلفة بالاعتماد الكامل على التمويل والقدرات الذاتية، ونجح عدد كبير من هذه المنشآت في المنافسة مع شركات الاحتلال رغم الظروف القاسية التي تشهدها الأراضي الفلسطينية.

ويمكن القول أن القطاع الخاص أصبح له دور أكبر ودور حيوي في التنمية الفلسطينية، وذلك بعد إنشاء اتحادات الصناعات، وهيئة تشجيع الاستثمار، واتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية، ومؤسسة المواصفات والمقاييس ومركز التجارة الفلسطيني (بال تريد)، وجمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين وغيرها، حيث تعمل هذه المؤسسات على تطوير البيئة الاستثمارية المواتية والتنافسية، وعلى تطوير المزايا التنافسية للصناعات الفلسطينية من خلال تطوير وترويج الصادرات، وتشجيع وتسهيل الاستثمار المحلي والأجنبي، وتمثيل مصالح القطاع الخاص في علاقته مع السلطة الوطنية الفلسطينية.

٥. الفرص الاستثمارية: يوجد هنالك العديد من الفرص الاستثمارية الصناعية، المرتبطة بقطاع البناء والانشاء وتطوير البنى التحتية؛ ومنها إعادة تأهيل المطار وبناء ميناء بحري، وكذلك حركة العمران الكثيفة التي تجتاح الأراضي الفلسطينية، بالإضافة الي الفرص الاستثمارية في قطاع توليد الطاقة، وكذلك الفرص الاستثمارية في قطاع الصناعة بسبب الطلب المحلي المتزايد على بعض السلع وخصوصًا تلبية مشتريات الحكومة الفلسطينية من المنتجات الاستهلاكية (دليل الاستثمار, ٢٠١٠). كما يوفر الإطار القانوني الاستثماري في فلسطين إلى جانب الاتفاقيات الموقعة لتشجيع الاستثمار فيها حزم متنوعة من حوافز الاستثمار، التي تمكن من تقديم مجموعة من الحوافز استناداً إلى معايير متعلقة بنوعية الاستثمار، والقطاع، والموقع الجغرافي.

وعليه يمكننا التأكيد على أن العرض المتفائل لنقاط القوة التي يتمتع بها قطاع الصناعة الفلسطيني لا يعني أن الطريق معبدا نحو تنمية اقتصادية سوية، فالخصائص المشار إليها بالمعاني الإيجابية ليس بالإمكان الاستفادة منها بالشكل الأمثل ضمن واقع الاحتلال وممارساته بحق الصناعة الفلسطينية، ويضاف لذلك الكثير من الشروط كالوحدة الوطنية، والاستقرار السياسي والأمني والقانوني والإداري، واشتقاق الدروس من التجربة الفلسطينية، والاستفادة من تجارب الآخرين في التنمية الاقتصادية.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

بهدف الوصول إلى مؤشرات تدعم أهداف الدراسة، تم جمع البيانات، وفحصها وتبويبها، وجدولتها، ليسهل التعامل معها بواسطة الحاسوب ومعالجتها إحصائياً باستخدام برنامج معالجة الجداول .(Excel) كما تم استخدام برنامج معالجة الجداول، لحساب المتوسطات الحسابية، والنسب المئوية، والمجاميع، ونسب التغير المئوي، والمعدل. اعتمد البحث على تحليل واقع قطاع الصناعة، من أجل تحديد حجم الطاقات التي عطلت، وتحديد الطرق التي تساعد على تطوير هذا القطاع لأهميته في التنمية، وتحليل الاتجاهات والعلاقات، ووضع التنبؤات المختلفة ضمن السيناريوهات الثلاث.

منهجية الدراسة:

لإنجاز أهداف الدراسة، ومن خلال الأسئلة التي تسعى الدراسة للإجابة عليها، استخدم الباحث التعدد المنهجي (المنهج المتعدد)، متمثلا بكل من المنهج الوصفي والتحليلي (تحليل المضمون)، والارتباطي في تحليل البيانات، منهجاً للدراسة، بهدف دراسة العلاقات بين المتغيرات، والتعبير عنها كمياً وكيفياً، إضافة إلى الوصول إلى استنتاجات وتعميمات تساعد في تفسير الواقع المدروس، والتنبؤ بمتغيراته، والمنهج التاريخي (المكتبي) في دراسة البيانات التاريخية وتحليل مضمونها، كما تمّ استخدام المنهج النوعي (الكيفي) من خلال تحليل المؤشرات الصناعة من الاعوام (١٩٩٦-٢٠٢٢).

إجراءات الدراسة:

تم دراسة حجم التعطيل في القيمة المضافة وفق ثلاث سيناريوهات تحاكي التوقعات التي كان من المفترض تنفيذها وهي:

السيناريو الأول: بقاء الوضع القائم خلال بداية إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، أي تبقى اتفاقية أوسلو للمرحلة الانتقالية، وكذلك اتفاقية باريس الاقتصادية مطبقة كما هو منصوص عليها، وكما طبقت خلال الثلاث سنوات من بدئها، حيث كان معدل التشغيل في قطاع الصناعة عام (١٩٩٦) كسنة أساس حوالي (١٣%).

السيناريو الثاني: تحقيق نمو بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث ثبت معدل التشغيل في قطاع الصناعة عام (١٩٩٦) كسنة اساس (١٣%) من مجمل القوى العاملة، وصولا للتوظيف الكامل عند نسبة بطالة (٨%). مع تثبيت إنتاجية العامل، ومساهمة العامل في القيمة المضافة وفق الواقع، وذلك استنادا إلى دراسة الأونكتاد (١٩٩٤) حول توقعات النمو الاقتصادي المستدام لمناطق الضفة الغربية وقطاع غزة للوصول إلى التوظيف الكامل (١٩٩٨-٢٠١٠) باشتراط استرجاع مواردها الاقتصادية.

السيناريو الثالث: تحقيق نمو بعد انتهاء المرحلة الانتقالية وإنشاء دولة فلسطين، وسيطرتها على مواردها، وتحقيق معدل تشغيل في قطاع الصناعة بنسبة (١٨%) من مجمل القوى العاملة، بوجود نسبة بطالة عند (٨%)، اسوتا بالدول المستقلة والمسيطرة على مواردها مثل المملكة الاردنية، كاقتصاد مماثل للاقتصاد الفلسطيني، مع تثبيت إنتاجية العامل، ومساهمة العامل في القيمة المضافة وفق الواقع.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: ينحصر مكان البحث في الجزء المحتل من فلسطين (١٩٦٧)، وهو أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة.

الحدود الزمانية: تم البدء بإجراء الدراسة من بداية تشرين الاول (٢٠٢٢)، وسيستغرق لتحقيق أهدافها وإنجازها حتى نهاية شهر كانون اول (٢٠٢٤). وكذلك بهدف إعطاء نظرة واسعة لموضوع الدراسة، تم الاستناد إلى البيانات الاقتصادية المتوفرة في فلسطين من (١٩٩٦-٢٠٢٢).

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

لم تتمكن الدراسة من تغطية السنوات (١٩٩٤-١٩٩٥) وذلك بسبب عدم توفر البيانات الكافية، وكذلك لم تتمكن الدراسة من تغطية بيانات السنوات (٢٠٢٣-٢٠٢٤) بسبب عدم نشر هذه البيانات اثناء اعداد الدراسة من جانب، وبسبب اندلاع الحرب على قطاع غزه بعد تاريخ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ من جانب اخر، والذي يحتاج الي دراسة منفصلة بسبب حجم الدمار الذي أحدثها الاحتلال في جميع القطاعات الاقتصادية، وحجم التطهير العرقي الذي احدثته الحرب على الفلسطينيين.

ادوات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، والحصول على المراجع والبيانات والمعلومات لتنفيذ مقاصد الدراسة، تم الاعتماد على أداة القياس الكمي بشكل اساسي، اضافة الي جمع البيانات والمعلومات وتحليلها، واشتقاق البيانات واجراء بعض العمليات الحسابية عليها، استنادا إلى أسس علمية، بالاستنباط أو الاستقراء، وتحليل معطيات البحث، والربط بين تلك النتائج. وأخضعت البيانات للتدقيق والفحص والمقارنة، وكذلك القياس.

أما بالنسبة لمصادر البيانات سيتم الاعتماد على مصادر البيانات التالية:

- الاعتماد على البيانات الأولية من خلال: الزيارة الميدانية لمؤسسات القطاع العام والخاص، وبعض المؤسسات التعليمية، والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية، وفي قطاع الصناعة في فلسطين.
- الاعتماد على البيانات الثانوية من خلال بعض الدراسات السابقة في هذا المجال، وبعض الكتب والمراجع والدوريات، والتقارير والمجلات العلمية المتخصصة، وبعض المواقع على شبكة الإنترنت، والإحصاءات والنشرات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء- دولة فلسطين، وسلطة النقد، وزارة الاقتصاد، والتقارير والنشرات الدولية المعنية بالشؤون الاقتصادية، والمواقع الرسمية ذات الصلة.

الوسائل الاحصائية:

بهدف تحليل بيانات الدراسة، تم الاستعانة بمجموعة من الوسائل والتطبيقات الإحصائية مثل برنامج (EXCELL) وبرنامج (POWER BI) واجراء بعض العمليات الحسابية والاحصائية.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة من جميع البيانات والإحصائيات الاقتصادية في فلسطين من (١٩٩٦-٢٠٢٢). والخاصة بقطاع الصناعة في مختلف المناطق في الجزء المحتل من فلسطين (١٩٦٧).

أما عينة البحث فتتكون من البيانات والإحصائيات الخاصة بقطاع الصناعة، بالاستناد إلى البيانات الاقتصادية في فلسطين من (١٩٩٦-٢٠٢٢). وبسبب طبيعة الصناعة الموجودة في منطقة البحث، سيتمحور البحث بشكل أساسي على قطاع الصناعة التحويلية والصناعة الاستخراجية، حيث سيتم تعريفها بقطاع الصناعة الفلسطينية.

نتائج الدراسة:

واقع مساهمة الصناعة في القيمة المضافة:

بالرجوع إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، والي الجدول رقم (٥)، والرسم البياني رقم (١)، والتي تم تجميعها من قيل الباحث واجراء بعض العمليات الحسابية عليها، فإن قطاع الصناعة يعتبر من أهم الفروع، حيث ان معدل القيمة المضافة للصناعة بلغ (1035) مليون دولار أمريكي خلال تلك الفترة (١٩٩٤-2022)، كما أن أعلى قيمة مضافة للصناعة تحققت في العام (2021) بمبلغ (2298) مليون دولار يتبعه العام (2022) بمبلغ (2117) مليون دولار. أما على صعيد مساهمة الصناعة في القيم المضافة المتحققة من كافة القطاعات (الناتج المحلي الإجمالي)

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

فيلاحظ أن معدل مساهمة الصناعة يقارب (١١%) وكانت نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة في إجمالي القيمة المضافة في عام (١٩٩٩) تجاوزت (16%).

على صعيد آخر أظهرت النتائج أن صناعة منتجات المعادن اللافلزية وصناعة الأغذية والأشربة تستأثران بالحصة الأكبر من القيمة المضافة للصناعة خلال تلك الفترة بمعدلات قيم مضافة تقترب من (٢٤٠) مليون دولار لكل منهما. وأما معدلات نمو القيم المضافة لهاتين الصناعتين فقد بلغت (5.1%) و(١١.٩%) على الترتيب. تلي هذه الصناعات صناعة منتجات المعادن عدا الماكينات، صناعة الملابس وصناعة التبغ.

جدول (٥) مساهمة القيمة المضافة للصناعة في الناتج المحلي حسب النشاط للفترة (١٩٩٤-٢٠٢٢)
(القيمة بالمليون دولار أمريكي بالأسعار الجارية)

ISIC	وصف النشاط	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
8	انشطة اخرى للتعدين واستغلال	16	20	26	22	24	23	31
10+11	صناعة المنتجات الغذائية	41	38	44	61	102	89	123
12	صنع منتجات التبغ	1	0	1	1	2	76	71
13	صنع المنسوجات	9	14	22	8	18	21	10
14	صنع الملابس	60	70	70	97	78	81	97
15	صناعة الجلد والمنتجات ذات الصلة	15	19	28	15	19	22	36
16	صنع الخشب ومنتجاته وأصناف من	12	13	8	11	13	14	20
17	صنع الورق ومنتجات الورق	7	12	12	10	10	14	8
18	الطباعة واستنساخ وسائط الأعلام	2	3	3	5	7	9	5
19	صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية	-	-	-	-	-	-	-
20+21	صنع المواد والمنتجات الكيميائية	11	22	26	24	30	28	27
22	صنع منتجات المطاط واللدائن	7	3	12	15	16	45	28
23	صنع منتجات المعادن اللافلزية	86	66	91	110	228	187	100
24	صناعة الفلزات الاساسية	0	0	0	1	1	10	1
25	صنع منتجات المعادن عدا الماكينات	33	20	26	47	54	63	52
26	صناعة الحواسيب والمنتجات	0	1	1	0	1	1	0
27	صناعة المعدات الكهربائية	1	2	2	7	3	2	10.66
28	صنع الآلات والمعدات الأخرى	4	9	13.32	7	7	7	14
29+30	صنع المركبات والمقطورة ومعدات	2	1	1	1	0	1	0

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

31+32	صنع الأثاث وصنع منتجات أخرى	24	14	19	32	48	39	44
	اجمالي القيمة المضافة	314	309	380	453	637	708	647
	الناتج المحلي الاجمالي	2,843	3,283	3,410	3,760	4,068	4,271	4,314
	نسبة القيمة المضافة الى الناتج المحلي الاجمالي	11.1%	9.4%	11.2%	12.0%	15.7%	16.6%	15.0%

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء والمسوح الاقتصادية.

تابع جدول (٥) مساهمة القيمة المضافة للصناعة في الناتج المحلي حسب النشاط للفترة (١٩٩٤-٢٠٢٢)
(القيمة بالمليون دولار أمريكي بالأسعار الجارية)

ISIC	وصف النشاط	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
8	انشطة اخرى للتعدين واستغلال	11	13	8	30	28	43	14
10+11	صناعة المنتجات الغذائية	87	51	114	91	101	112	106
12	صنع منتجات التبغ	30	29	29	38	43	57	66
13	صنع المنسوجات	3	8	20	9	9	12	13
14	صنع الملابس	48	33	46	57	58	43	50
15	صناعة الجلد والمنتجات ذات	14	11	11	17	30	23	20
16	صنع الخشب ومنتجاته	13	7	5	8	11	16	11
17	صنع الورق ومنتجات الورق	7	4	5	7	8	9	9
18	الطباعة واستنساخ وسائط	9	3	6	11	22	7	13
19	صناعة فحم الكوك والمنتجات	-	-	-	-	-	-	-
20+21	صنع المواد والمنتجات	21	22	31	26	34	37	28
22	صنع منتجات المطاط واللدائن	62	7	11	15	19	11	16
23	صنع منتجات المعادن اللافلزية	64	62	71	137	115	214	135
24	صناعة الفلزات الاساسية	1	1	0	2	2	3	3
25	صنع منتجات المعادن عدا	38	37	37	63	50	50	105
26	صناعة الحواسيب والمنتجات	1	0	1	0	1	1	1
27	صناعة المعدات الكهربائية	2	1	1	6	2	2	2
28	صنع الآلات والمعدات الأخرى	6	6	9	5	5	6	5

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

29+30	صنع المركبات والمقطورة	0	1	0	0	0	0	0
31+32	صنع الأثاث وصنع منتجات	24	30	73	43	50	46	64
اجمالي القيمة المضافة		428	312	471	535	559	649	647
الناتج المحلي الاجمالي		4,004	3,556	3,968	4,603	5,126	5,348	5,816
نسبة القيمة المضافة الى الناتج المحلي		10.7%	8.8%	11.9%	11.6%	10.9%	12.1%	11.1%

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء والمسوح الاقتصادية.

تابع جدول (٥) مساهمة القيمة المضافة للصناعة في الناتج المحلي حسب النشاط للفترة (١٩٩٤-٢٠٢٢)
(القيمة بالمليون دولار أمريكي بالأسعار الجارية)

ISIC	وصف النشاط	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
8	انشطة اخرى للتعدين واستغلال	40	49	33	68	34	66	39
10+11	صناعة المنتجات الغذائية	201	168	274	226	360	388	429
12	صنع منتجات التبغ	62	81	103	103	103	137	93
13	صنع المنسوجات	15	9	14	6	22	11	16
14	صنع الملابس	73	72	89	51	86	73	53
15	صناعة الجلد والمنتجات ذات	24	20	28	27	34	40	22
16	صنع الخشب ومنتجاته وأصناف	12	14	21	12	27	25	21
17	صنع الورق ومنتجات الورق	29	12	19	23	18	19	34
18	الطباعة واستنساخ وسائط الأعلام	17	22	43	21	32	27	22
19	صناعة فحم الكوك والمنتجات	1	-	2	-	-	28	22
20+21	صنع المواد والمنتجات الكيميائية	36	52	42	90	57	61	55
22	صنع منتجات المطاط واللدائن	26	17	26	39	72	64	72
23	صنع منتجات المعادن اللافلزية	149	167	167	336	313	198	242
24	صناعة الفلزات الاساسية	4	5	7	2	6	1	3
25	صنع منتجات المعادن عدا الماكينات	140	101	123	104	155	128	169
26	صناعة الحواسيب والمنتجات الالكترونية	2	1	1	1	4	5	7
27	صناعة المعدات الكهربائية	3	3	4	12	5	3	5

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

28	صنع الآلات والمعدات الأخرى	7	6	5	25	8	5	6
29+30	صنع المركبات والمقطورة ومعدات النقل	0	0	4	1	2	0	16
31+32	صنع الأثاث وصنع منتجات أخرى	63	87	120	79	173	133	128
	اجمالي القيمة المضافة	864	838	1,092	1,157	1,477	1,344	1,415
	الناتج المحلي الاجمالي	7,310	8,086	9,682	11,186	12,208	13,516	13,990
	نسبة القيمة المضافة الى الناتج المحلي الاجمالي	11.8%	10.4%	11.3%	10.3%	12.1%	9.9%	10.1%

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء والمسوح الاقتصادية

تابع جدول (٥) مساهمة القيمة المضافة للصناعة في الناتج المحلي حسب النشاط للفترة (١٩٩٤-٢٠٢٢)
(القيمة بالمليون دولار أمريكي بالأسعار الجارية)

ISIC	وصف النشاط	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
8	انشطة اخرى للتعدين واستغلال المحاجر	49	46	46	65	67	49	54	78
10+11	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	309	318	417	367	409	673	743	476
12	صنع منتجات التبغ	44	51	51	46	70	55	61	111
13	صنع المنسوجات	21	37	17	21	24	20	22	29
14	صنع الملابس	69	73	108	91	90	54	60	49
15	صناعة الجلد والمنتجات ذات الصلة	29	29	23	24	33	45	49	47
16	صنع الخشب ومنتجاته وأصناف من القش	29	24	52	34	45	121	134	41
17	صنع الورق ومنتجات الورق	20	36	34	36	34	41	45	19
18	الطباعة واستنساخ وسائط الأعلام	24	23	22	25	23	9	10	15
19	صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية ا	2	2	2	1	2	3	3	1
20+21	صنع المواد والمنتجات الكيميائية	81	113	94	105	95	-42	37	114
22	صنع منتجات المطاط واللدائن	42	55	79	93	65	70	78	95

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

23	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	265	378	409	438	508	559	618	705
24	صناعة الفلزات الأساسية	2	4	11	12	9	5	6	30
25	صنع منتجات المعادن عدا المكونات	129	146	210	193	223	225	249	162
26	صناعة الحواسيب والمنتجات الإلكترونية	5	7	5	4	1	2	2	2
27	صناعة المعدات الكهربائية	6	6	6	5	8	14	16	11
28	صنع الآلات والمعدات الأخرى	6	8	9	12	17	16	17	23
29+30	صنع المركبات ومعدات النقل	3	6	1	0	1	3	3	1
31+32	صنع الأثاث وصنع منتجات أخرى	190	180	227	306	344	131	145	187
اجمالي القيمة المضافة		1,276	1,496	1,777	1,813	2,002	2,004	2,298	2,117
الناتج المحلي الاجمالي		13,972	15,405	16,128	16,277	17,134	15,532	18,109	19,166
نسبة القيمة المضافة الى الناتج المحلي الاجمالي		9.1%	9.7%	11.0%	11.1%	11.7%	12.9%	12.7%	11.0%

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء والمسوح الاقتصادية.

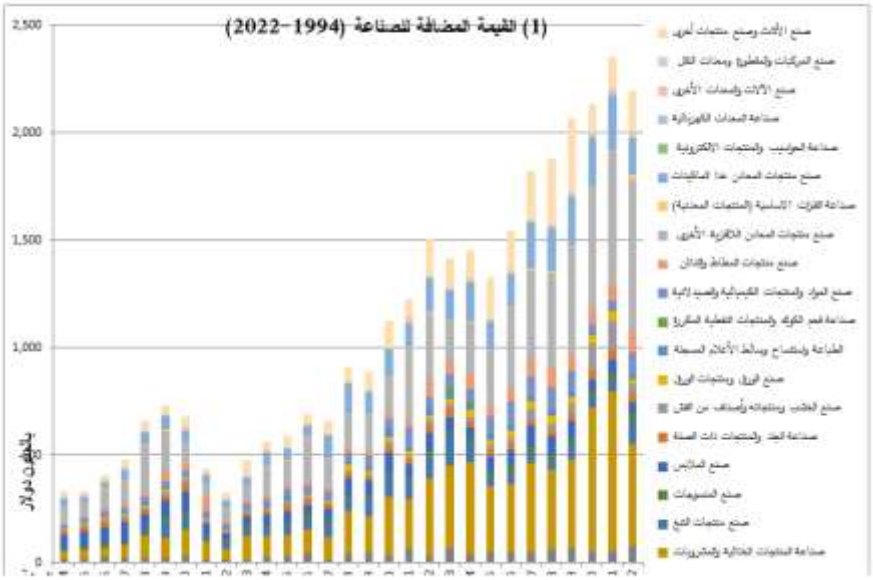

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

حجم الطاقات المعطلة والمستلبة في القيمة المضافة وفق السيناريوهات الثلاث:

يمكن تلخيص أهم النتائج، وربطها مباشرة بأسئلة الدراسة فيما يتعلق بالقيمة المضافة لقطاع الصناعة، وبالاستناد إلى جدول رقم (٦) والرسم البياني (٢) والرسم البياني (٣) بالآتي:

١. **السيناريو الاول:** كان من المفترض ان تشهد القيمة المضافة نموًا مستمرًا من (٢١١٧) مليون دولار إلى (٣٢٠٥) مليون دولار في العام (٢٠٢٢)، وبزيادة مقدارها (١٠٨٨) مليون دولار، وبنسبة بلغت حوالي من (٥١%). حيث ان النمو المتواصل يعكس قدرة القطاع الصناعي على زيادة القيمة المضافة الناتجة عن العمليات الإنتاجية، بما في ذلك التحسينات التكنولوجية، وزيادة الإنتاجية، وتنمية القدرات التصنيعية.

كما بلغت نسبة التعطيل في القيمة المضافة حوالي من (٣٠%) من مجمل القمة المضافة في قطاع الصناعة، وبما ان قطاع الصناعة يساهم بما نسبته (١١%) من مجمل الناتج المحلي (القيمة المضافة) في فلسطين، فان ذلك كان حتما سيرفع نسبة مساهمة قطاع الصناعة في مجمل القيمة المضافة بحوالي (٣.٣%)، ليرتفع نسبة مساهمة قطاع الصناعة في القيمة المضافة الي حوالي (١٤.٣%) من مجمل الناتج المحلي في فلسطين اذا اعتبرنا ان القطاعات الأخرى لم يحدث فيها زياده، حيث كان من المفترض ان يكون حجم القيمة المضافة خلال السنوات (١٩٩٦-٢٠٢٢) لقطاع الصناعة حوالي (٣٨٣٥٧) مليون دولار، بدلا من حوالي (٢٩٣٩٦) مليون دولار، أي بحجم تعطيل في القيمة المضافة بلغ حوالي (٨٩٦١) مليون دولار خلال نفس الفترة.

٢. **السيناريو الثاني:** كان من المفترض ان تشهد القيمة المضافة نموًا مستمرًا معقولا، بحيث ترتفع من (٢١١٧) مليون دولار، إلى (٤١٥٥) مليون دولار في العام (٢٠٢٢)، وبزيادة مقدارها (٢٠٣٨) مليون دولار، وبنسبة بلغت حوالي من (٩٦%)، حيث ان النمو المتواصل يعكس قدرة القطاع الصناعي على زيادة القيمة المضافة الناتجة عن العمليات الإنتاجية، بما في ذلك الاستثمارات الجديدة في مجال الصناعة، وزيادة الإنتاجية.

بلغت نسبة التعطيل في القيمة المضافة حوالي من (٦٩%) من مجمل القمة المضافة في قطاع الصناعة، وبما ان قطاع الصناعة يساهم بما نسبته (١١%) من مجمل الناتج المحلي (القيمة المضافة) في فلسطين، فان ذلك كان حتما سيرفع نسبة مساهمة قطاع الصناعة في مجمل القيمة المضافة بحوالي (٧.٦%)، ليرتفع نسبة مساهمة قطاع الصناعة في القيمة المضافة الي حوالي (١٨.٦%) من مجمل الناتج المحلي في فلسطين اذا اعتبرنا ان القطاعات الأخرى لم يحدث فيها زياده، حيث كان من المفترض ان يكون حجم القيمة المضافة خلال السنوات (١٩٩٦-٢٠٢٢)

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

لقطاع الصناعة حوالي (٤٩٧٨٦) مليون دولار، بدلا من حوالي (٢٩٣٩٦) مليون دولار، أي بحجم تعطيل في القيمة المضافة بلغ حوالي (٢٠٣٩٠) مليون دولار خلال نفس الفترة.

٣. **السيناريو الثالث:** كان من المفترض ان تشهد القيمة المضافة نموًا مستمرًا معقولا، بحيث ترتفع من (٢١١٧) مليون دولار، إلى (٥٧٥٣) مليون دولار في العام (٢٠٢٢)، وبزيادة مقدارها (٣٦٣٦) مليون دولار، وبنسبة بلغت حوالي من (١٧٢%)، حيث ان النمو المتواصل يعكس قدرة القطاع الصناعي على زيادة القيمة المضافة الناتجة عن العمليات الإنتاجية، بما في ذلك التحرر من القيود والتعطيل.

بلغت نسبة التعطيل في القيمة المضافة حوالي من (١٣٤%) من مجمل القمة المضافة في قطاع الصناعة، وبما ان قطاع الصناعة يساهم بما نسبته (١١%) من مجمل الناتج المحلي (القيمة المضافة) في فلسطين، فان ذلك كان حتما سيرفع نسبة مساهمة قطاع الصناعة في مجمل القيمة المضافة بحوالي (١٤.٧%)، ليرتفع نسبة مساهمة قطاع الصناعة في القيمة المضافة الي حوالي (٢٥.٧%) من مجمل الناتج المحلي في فلسطين اذا اعتبرنا ان القطاعات الأخرى لم يحدث فيها زياده، حيث كان من المفترض ان يكون حجم القيمة المضافة خلال السنوات (١٩٩٦-٢٠٢٢) لقطاع الصناعة حوالي (٦٨٩٣٦) مليون دولار، بدلا من حوالي (٢٩٣٩٦) مليون دولار، أي بحجم تعطيل في القيمة المضافة بلغ حوالي (٣٩٥٤٠) مليون دولار خلال نفس الفترة.

جدول رقم (6) مقارنة حجم القيمة المضافة لقطاع الصناعة ما بين الواقع والسناريوهات الثلاث
(القيمة بالمليون دولار أمريكي بالأسعار الجارية)

السنة	القيمة المضافة الفعلية	السيناريو الاول		السيناريو الثاني		السيناريو الثالث	
		القيمة المضافة المتوقعة	قيمة التعطيل	القيمة المضافة المتوقعة	قيمة التعطيل	القيمة المضافة المتوقعة	قيمة التعطيل
1996	380	450	70	567	186	784	404
1997	453	460	7	569	116	788	335
1998	637	707	70	823	186	1140	503
1999	708	774	66	887	180	1229	521
2000	647	637	-10	728	81	1008	361
2001	428	422	-6	553	126	766	339
2002	312	305	-6	435	123	602	290

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

512	983	239	710	68	539	471	**2003**
671	1206	336	871	116	651	535	**2004**
678	1236	334	893	138	696	559	**2005**
932	1581	493	1142	240	889	649	**2006**
1038	1685	570	1217	325	971	647	**2007**
1534	2399	868	1732	434	1299	864	**2008**
1356	2194	747	1584	383	1221	838	**2009**
1933	3025	1093	2185	608	1699	1092	**2010**
1619	2775	848	2004	460	1617	1157	**2011**
2431	3908	1345	2822	741	2218	1477	**2012**
2359	3703	1330	2674	747	2091	1344	**2013**
2523	3938	1429	2844	706	2121	1415	**2014**
2086	3361	1152	2428	560	1836	1276	**2015**
2316	3812	1257	2753	558	2054	1496	**2016**
2534	4312	1337	3114	584	2361	1777	**2017**
1891	3704	862	2675	201	2015	1813	**2018**
1886	3888	806	2808	135	2137	2002	**2019**
2344	4347	1136	3140	370	2374	2004	**2020**
2511	4809	1175	3473	310	2608	2298	**2021**
3636	5753	2038	4155	1088	3205	2117	**2022**
39540	**68936**	**20390**	**49786**	**8961**	**38357**	**29396**	**المجم**

المصدر: من إعداد الباحث.

٤. وجد أن صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى (الحجر والرخام)، صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات، صناعة منتجات المعادن عدا الماكينات، صناعة الأثاث، الأكبر مساهمتا في القيمة المضافة، تليها صناعة التبغ، صناعة الملابس، صناعة الورق ومنتجاته، صناعة المواد والمنتجات الكيمائية، صناعة منتجات المطاط واللدائن.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

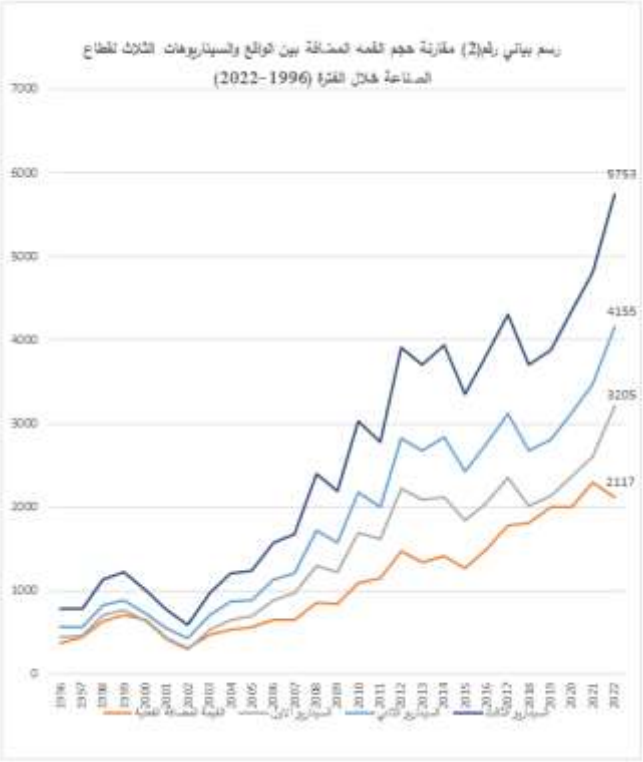

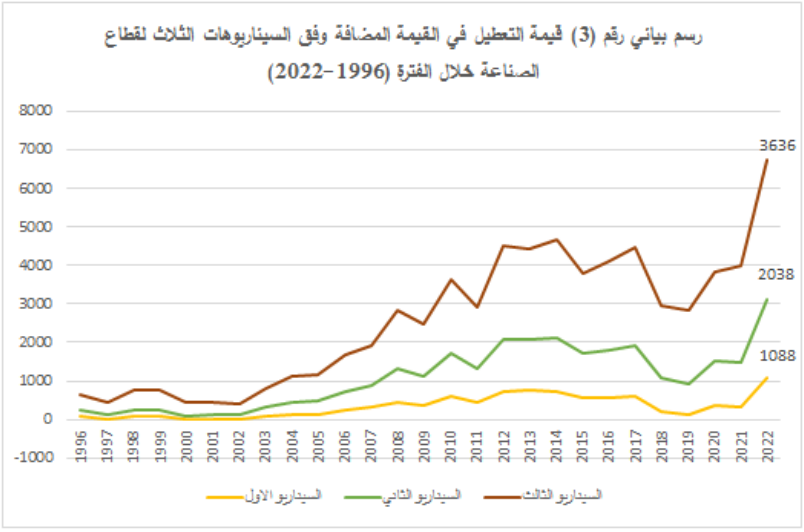

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

وقد تم تلخيص حجم الاستلاب والتعطيل في جدول رقم (٧)، حيث تم ادراجها على شكل قيم، وكذلك على شكل نسب حتى يتم الاخذ بها وتقدير الاستلاب والتعطيل للسنوات اللاحقة إذا لزم.

جدول (٧) القيم المتوقعة ونسبة وقيم التعطيل والاستلاب وفق السيناريوهات الثلاث لقطاع الصناعة خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٢٢) (القيمة بالمليون دولار أمريكي بالأسعار الجارية)

المؤشر	الواقع	النسب/القيم	السيناريو الاول	السيناريو الثاني	السيناريو الثالث
القيمة المضافة	-	نسب التعطيل	%٣٠	%٦٩	%١٣٤
	٢٩٣٩٦	القيمة المتوقعة	٣٨٣٥٧	٤٩٧٨٦	٦٨٩٣٦
	-	قيمة التعطيل	٨٩٦١	٢٠٣٩٠	٣٩٥٤٠

المصدر: من إعداد الباحث.

التوصيات:

بناء على ما تم استنتاجه، وبناء على الإطار النظري والدراسات الأدبية التي تم الاطلاع عليها لإتمام هذه الدراسة، وكذلك بحكم الخبرة العملية للباحث التي مكنته من الاستفادة والاطلاع على الممارسات الدولية المثلى، وفي ضوء نتائج التحليل للبيانات والاحصائيات، وبغية تحقيق أحد أهداف هذه الدراسة والمتعلق بحجم الطاقة المعطلة في قطاع الصناعة، والفرص والتحديات في فلسطين، فإنّ الباحث يقترح مجموعة من التوصيات كما يلي:

١. إعادة النظر في مبدأ "الغلاف الجمركي" الذي تم التوصل إليه بموجب بروتوكول باريس الاقتصادي، وفك الارتباط والتبعية مع اقتصاد دولة الاحتلال، ووقف التضخم في حجم الواردات منها، ووقف عمليات الاستيراد المباشر وغير المباشر من سوق دولة الاحتلال، والاستعاضة عنه باتفاقية تسمح للطرف الفلسطيني بإقامة علاقات تجارية قوية مع الدول الأخرى.

٢. تعزيز القدرة الذاتية التي تقوم على زيادة وتقوية قدرات الإنتاج المحلي، لتوفير الاحتياجات الأساسية للشعب الفلسطيني، وبخاصة في مجال المنتجات الصناعية، وإصلاح الأضرار الناجمة عن التشوه الهيكلي الذي لحق بقطاع الصناعة، وعن عدوان الاحتلال والحصار، وعن طبيعة العلاقات التجارية بين الطرفين.

٣. تعزيز التكامل الاقتصادي الفلسطيني العربي، بتوفير حرية نسبية كافية لحركة العمالة ورأس المال، وحركة السلع والمنتجات، وتطوير العلاقـــات الاقتصادية الفلسطينية العربية، وإدماج الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد العربي، وتفعيل وتوسيع مجال التبادل التجاري الفلسطيني العربي، للإسهام في فك حالة تبعية

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

قطاع الصناعة، بهدف التخفيف التدريجي في الاعتماد الكلي الحاصل على اقتصاد الاحتلال، ووقف هيمنة السوق لصالح منتجات الاحتلال.

٤. الاستثمار في وتوظيف قوة العمل الحالية والمستقبلية، وتنمية رأس المال البشري الفلسطيني كطريق لبناء قواعد متينة لاقتصاد قادر على إنهاء الهيمنة الاقتصادية للاحتلال، ولتعزيز اقتصاد قادر على توفير نمو مستدام، وتفعيل دور القطاع الخاص الفلسطيني القادر على النمو السريع، وأن يتمتع بدرجة كبيرة من المرونة، تكفي لجعله يشارك مشاركة كاملة وتنافسية في الانتاج لصالح السوق المحلي والإقليمي، وقادر على إنشاء المؤسسات الاقتصادية الكبرى في قطاع الصناعة على نمط الشركات الصناعية المساهمة العامة، والمختلطة بين القطاعين العام والخاص، لمواجهة الضعف في البنية الصناعية ونقلها من طابعها الحرفي الفردي العائلي إلى طابعها الإنتاجي العام، من اجل وضع الاقتصاد الفلسطيني على طريق التنمية المستدامة.

٥. اعداد برامج تأهيل قطاع الصناعة الفلسطينية يشمل المحاور التالية:

- حماية للمنتجات الصناعية الفلسطينية، وذلك من خلال تطبيق سياسات الحماية التجارية، سواء كانت السياسات المالية او الاعاقات الفنية. وتحديد الوقت المناسب للانفتاح والاندماج مع الاقتصاد الإقليمي او العالمي.
- رفع القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية الفلسطينية بناء على أسس صحيحة وسليمة، وتجهيزها لمرحلة المنافسة والانفتاح على العالم الخارجي.
- توعية المنتج الفلسطيني بمفهوم حرية التجارة والتزاماتها واستحقاقاتها، وبيان العلاقة بينها وبين الحماية الجمركية أو الكمية للمنتجات الصناعة.

٦. توظيف الميزات التنافسية التي تمتلكها فلسطين من مقومات لإحداث تنمية صناعية، حيث إنه يمتلك الأراضي الخصبة التي تساعد على إنتاج الموارد الزراعية، والموارد البشرية المؤهلة والفتية.

٧. تحسين مناخ الاستثمار واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ووضع ترتيبات وضمانات للحد من المخاطر والتكاليف المرتبطة بالاستثمار في اقتصاد مزَقته الحرب.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

المصادر والمراجع:

ابن خلدون. (١٩٧٨): مقدمة ابن خلدون، الطبعة الأولي، دار القلم، بيروت، لبنان.

ابو ظريفة، س. (٢٠٠٦): العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الواقع والمستقبل، ورقة عمل بكلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

ابو مد لله، س. (٢٠٠٨): تنمية الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في ضوء اتفاق باريس الاقتصادي واقع وآفاق، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.

الاطرش، ع. (٢٠٠٢): معوقات الاقتصاد الفلسطيني والسياسات المطلوبة لتحقيق التنمية المستقلة والمطّردة، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر.

بامخرمة، ا. (١٩٩٤): اقتصاديات الصناعة، دار الزهران للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.

الجميلي، ح. (١٩٧٩): الاقتصاد الصناعي، جامعة بغداد، العراق.

كجه جي، ص. (٢٠٠٢): الصناعة في تاريخ وادي الرافدين، العراق.

الجنابي، ع. (١٩٩٩): تخطيط المناطق الصناعية في المحافظات كوسيلة لتنظيم استعمالات الأرض (دراسة تطبيقية لمحافظتي الانبار وكربلاء)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

حلاوة، ج، صالح، ع. (٢٠١٠): مدخل إلى علم التنمية، الشروق، الاردن.

الأونكتاد (وحدة مساعدة الشعب الفلسطيني). (٢٠٠٩): سياسات بديلة للتنمية الفلسطينية المستدامة وتكوين الدولة، الأونكتاد.

دراسة الأونكتاد. (٢٠١١): إعادة بناء قطاع التجارة الخارجية لتحقيق الانتعاش وتكوين الدولة الفلسطينية، الأونكتاد.

تقرير الانوكتاد. (٢٠٢٢): التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: حصيلة القيود الإضافية في المنطقة ج، ٢٠٠٠-٢٠٢٠، الانوكتاد.

تقرير البنك الدولي. (٢٠١٢): نحو استدامة اقتصادية لدولة فلسطينية مستقبلية: تعزيز النمو بقيادة القطاع الخاص، البنك الدولي.

دراسة البنك الدولي. (٢٠١٣): الضفة الغربية وقطاع غزة: المنطقة "ج" ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني، البنك الدولي.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

تقرير البنك الدولي. (٢٠٢١): تقرير المراقبة الاقتصادية الفلسطينيةً المقدم إلى لجنة الارتباط الخاصة، البنك الدولي.
تقرير البنك الدولي. (٢٠٢١): تقييم الأضرار والاحتياجات السريع في غزة-٢٠٢١، البنك الدولي.
تقرير البنك الدولي. (٢٠٢٤): آثار الصراع في الشرق الأوسط على الاقتصاد الفلسطيني، البنك الدولي.
دراسة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس). (٢٠٢٤): سياسات إحلال الواردات لأهم السلع المستوردة، ماس.
دراسة الأمم المتحدة. (الاسكوا) (٢٠٢٣): الاقتصاد الفلسطيني والحد من التبعية ونزع التنمية، الامم المتحدة.
السماك، م، التميمي، ع. (١٩٨٧): أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق.
السمهوري، م. (٢٠١١): الفرص والعقبات أمام استعادة الوحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة: تغيرات على الأوضاع الاقتصادية في الضفة والقطاع منذ الانفصال، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، فلسطين
الصوراني، غ. (٢٠٠٦): واقع الصناعة والتجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الاقتصاد الوطني، فلسطين.
عابد، ط. (٢٠١٢): تقييم دور الصناعات التحويلية في عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين/ دراسة حالة قطاع غزة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأزهر، فلسطين.
عبود، ص. (١٩٨٦): خمس مشكلات أساسية لعالم متخلف، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
العمر، ح، واخرون. (٢٠٠٢): مقدمة في الاقتصاد الصناعي، منشورات ذات السلاسل – الكويت – الطبعة الاولى، الكويت.
فضيل، ع. (١٩٨٩): دراسات في الجغرافية الصناعية، جامعة بغداد، مطبعة التعليم العالي، بغداد، العراق.
القريشي، م. (٢٠٠٥): الاقتصاد الصناعي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمّان، الاردن.
بيلين، بوسي. (١٩٨٦). جذور الصناعة العبرية(عبري)، دار الكرمل، فلسطين.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

المرنخ، م. (٢٠٠٤): تقييم مدي تأثير بيئة العمل على الرضا الوظيفي للعاملين، وأدائهم لأعمالهم في منشآت القطاع الصناعي في قطاع غزة-دراسة تطبيقية (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

مقداد، م. (٢٠١١): أثر العولمة على القطاع الصناعي في فلسطين- دراسة حالة قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد التاسع عشر، العدد الأول، ص (١١١٩) – ص (١١٤٦) يناير ٢٠١١, غزة، فلسطين.

نصر الله، ع، واخرون. (٢٠٠٤): واقع القطاع الصناعي في فلسطين" السلطة الوطنية الفلسطينية، إدارة السياسات والتحليل والإحصاء، وزارة الاقتصاد الوطني، فلسطين.

النقيب، ف، وآخرون. (٢٠٠٣): واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية-الإسرائيلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، رام الله، فلسطين.

أطرش، عاصي. (٢٠١٤): الاستيطان: آثار كارثية على الاقتصاد الفلسطيني" المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء- دولة فلسطين. (٢٠١٥): إحصاءات القيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة للأعوام (١٩٩٤-٢٠١٤) بالأسعار الجارية، نتائج أساسية، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء- دولة فلسطين. (٢٠١٥): متغيرات الحسابات القومية الرئيسية حسب المنطقة للأعوام (١٩٩٤-2014) بالأسعار الجارية، نتائج أساسية، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء- دولة فلسطين. (٢٠١٥): أبرز المؤشرات الرئيسية لنشاط الصناعة، ٢٠١٤، نتائج أساسية، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء- دولة فلسطين. (٢٠١٥): بعض المؤشرات المستخلصة في فلسطين لنشاط الصناعة لعام ١٩٩٧-٢٠١٤، نتائج أساسية، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء- دولة فلسطين. (٢٠٢٠): بعض المؤشرات المستخلصة في فلسطين لنشاط الصناعة، لعام ٢٠١٨، رام الله، فلسطين.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

الجهاز المركزي للإحصاء- دولة فلسطين. (٢٠٢١): عدد المؤسسات والمشتغلين واهم المؤشرات الاقتصادية في فلسطين، لنشاط الصناعة ٢٠٠٠-٢٠٢٠، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء- دولة فلسطين. (٢٠٢٢): أبرز المؤشرات الرئيسية لنشاط الصناعة في فلسطين، لعام ٢٠٢٠، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء- دولة فلسطين. (٢٠٢٣): مؤشرات الحسابات القومية الرئيسية في فلسطين للأعوام ٢٠٢١، ٢٠٢٢ بالأسعار الجارية، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء- دولة فلسطين. (٢٠٢٣): حصة القطاعات المؤسسية من إجمالي القيمة المضافة في فلسطين، للأعوام ٢٠٠٤-٢٠٢٣ بالأسعار الجارية، رام الله، فلسطين.

S.K Nath. (1973): Balanced Growth in Economic Policy for Development Penguin, Modern Economic, London, UK.

Albert O. Hirshman. (1970): The Strategy of Economic Development New, Haven and London the Yale University press, UK.

Arnon & Weinblatt. (2001): Economic Development - Israeli Palestinian Statas, The Economic Journal, 111, F291-F308, Isreal.

J. Alden, R. Morgan. (1974): Regional Planning Comprehensive View, First Published by Leanard Hill Books, UK.

Albert O. Hirschman. (1958): The strategy of Economic Development, London, UK.

H. MYINT. (1964): The Economics of Developing Countries, London, UK.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

G. MEIR. (1971): Leading Issues in Economic Development, OX FORD, University, Paris, France.

ISSN : *2537-0421* eISSN : *2537-043X*